جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

تطور وظيفة البعثات الدبلوماسية

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام

إعداد الطالب :
- ناجوي العوفي
- سبخاوي مسعود

إشراف الأستاذ:
-د. حتحاتي محمد

لجنة المناقشة

-د/أ. سبع زيان	رئيسا
-د/أ. حتحاتي محمد	مقررا
-د/أ. ضيفي نعاس	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/M071I/M71170202/M059034736

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكروتقدير

نحمد الله العلي القدير على توفيقه وتيسيره على إتمام هذه المذكرة، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، وعرفانا بالفضل واعترافا بالجميل، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور **حتحاتي محمد** على ما أسداه لنا من نصائح وتوجيهات أثناء إشرافه على هذه المذكرة.

والشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال كافة مراحل الدراسة بكلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة زيان عاشور. كما نتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على حسن قراءتهم ودقة ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

إهـــــــــداء

إلى أرواح أولئك الذين لبوا النداء لنعيش اليوم سعداء

إلى الوالدين وفاء وإجلالاً

إلى الزوجة والأبناء محبة وإخلاصاً

إلى الزميلات والزملاء صدقاً وعرفاً

العوفي ناجوي

إهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أمي أطال الله عمرها

إلى روح والدي الكريم أسكنه الله فسيح جناته

إلى عائلتي الصغيرة

زوجتي على صبرها ووفائها

وأولادي

عبدالـرحمان السعدي-مـريم البتول-سمية لميس.

مسعود سبخاوي

مقدمة

مقدمة

تكتسب البعثات الدبلوماسية اليوم مع الألفية الثالثة أهمية بالغة، نظرا لما تؤديه من دور كبير في توطيد العلاقات السلمية بين الدول، ورعاية الشؤون الخارجية بأبعادها المختلفة سواء منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وتبعا لذلك، فقد اهتدى القانون الدولي المعاصر بتنظيم هذه العلاقات واكتسابها قواعد قانونية. وقد كانت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 أهمها وأبرزها، وتلتها اتفاقية العلاقات القنصلية عام 1963.

وقد وفرت اتفاقيتا فيينا إطارا قانونيا لإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية والحفاظ عليها، وإنمائها على أساس الاتفاق بين دول مستقلة صاحبة سيادة، حيث ركزت على كيفية تفاعل هذه الدول مع بعضها البعض من خلال تحديد مهام البعثات الدبلوماسية المتمثلة في وظيفتي التمثيل والتفاوض.

ونظرا لما تحتله الدبلوماسية من مكانة متميزة في العلاقات الدولية الحديثة مع وجود هذا التقنين لقواعد القانون الدولي الخاصة بالعمل الدبلوماسي والقنصلي، المتفرعة عن العلاقات بين الدول، حيث أصبحت تعمل على نطاق واسع ومساحة للعالم أجمع، الشيء الذي فرضه التطور المستمر الحاصل في النظام الدولي، وكذا ظهور فواعل جديدة في المجتمع الدولي كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وثورة التقدم التكنولوجي.

كل ذلك عزز من الدور الذي تضطلع به العلاقات الدبلوماسية لتمكين الدول من مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق أهدافها وتقدمها ونموها، حيث بات من الضروري عدم اقتصار وظيفة البعثات الدبلوماسية – التي هي أهم الوسائل الدبلوماسية– على الوظائف التقليدية التي جاءت بها اتفاقيتا فيينا، بل عليها مسايرة التطور الحادث في المجتمع الدولي وفواعله الجديدة.

هذه التطورات أفرزت أنماطا جديدة من الدبلوماسية منها الدبلوماسية الاقتصادية ممثلة في استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية خدمة لمصلحتها الوطنية، وكذا الدبلوماسية الوقائية الرامية إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات،

والدبلوماسية الثقافية التي تشمل تبادل الأفكار والمعلومات والفنون وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم لتعزيز التفاهم المتبادل. وتعمل هذه الدبلوماسية وغيرها بشكل موازي مع الدبلوماسية الرسمية.

إشكالية الدراسة

لم يعد العمل الدبلوماسي يركز على مواضيع محددة ومعينة في النظام القانوني للبعثات الدبلوماسية، حيث أصبح اهتمام السفراء والمبعوثين ينصرف كذلك لتحقيق أهداف سياسات خارجية أوسع تخدم دولهم والدول المستضيفة لهم.

وعليه، فإن هذه الدراسة تأتي للإجابة على السؤال الرئيس الموالي: ما هو التطور الحاصل في وظيفة البعثات الدبلوماسية؟ وما مدى تأثير ذلك على قواعد القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدبلوماسي على وجه الخصوص؟

للإجابة على هذه الإشكالية، يتم طرح الأسئلة الموالية:

- ما مفهوم البعثات الدبلوماسية والإطار القانوني المنظم لها؟
- ما هي الأوضاع الدولية الجديدة التي عملت على تطور وظيفة البعثات الدبلوماسية؟
- كيف أثر تطور وظيفة البعثات الدبلوماسية على قواعد القانون الدولي؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط أدناه:

- معرفة المهام التمثيلية والتفاوضية للبعثات الدبلوماسية والمهام الأخرى.
- إبراز أهم الفواعل الجديدة على الساحة الدولية.
- تسليط الضوء على تأثير الفواعل الدولية على وظيفة البعثات الدبلوماسية.

الإطار المنهجي

لكي تكون الدراسة متكاملة من جميع النواحي والجوانب فإن المنهج المناسب هو المنهج القانوني التحليلي، وهو منهج تحليل الوثائق القانونية والاتفاقيات الدولية، حيث يتم التركيز على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع الأبحاث الآتية:

- إيمان بومزبر ووردة رزاق لقرع "دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة" مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية سنة 2013 حيث طرحت الطالبة إشكالية رئيسية هي: ما هو الثابت والمتغير في دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة .
- إسماعيل العزاوي تحت عنوان " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية" رسالة تخرج لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات العليا، جامعة بيروت العربية ،2013.

خطة الموضوع

يتم تناول موضوع البحث في فصلين كما يلي:

الفصل الأول الذي يتناول دراسة المهام التقليدية للبعثات الدبلوماسية من خلال مبحثين، يختص الأول منهما بالنظر في النظام القانوني للبعثات الدبلوماسية. ويأتي المبحث الثاني لعرض مهام البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي.

أما الفصل الثاني فتتم فيه دراسة تأثير الأوضاع الدولية الجديدة على وظيفة البعثات الدبلوماسية، وذلك من خلال مبحثين يهتم الأول بتناول تأثير التطور التكنولوجي وظهور الفواعل الجديدة على الساحة الدولية. في حين يخصص المبحث الثاني لمعالجة الدبلوماسية البرلمانية.

الفصل الأول:

المهام التقليدية للبعثات الدبلوماسية

الفصل الأول: المهام التقليدية للبعثات الدبلوماسية

المبحث الأول: النظام القانوني للبعثات الدبلوماسية.

المطلب الأول: مفهوم البعثات الدبلوماسية.

المطلب الثاني: التمثيل الدبلوماسي وانتهاؤه.

المبحث الثاني: مهام البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي.

المطلب الأول: مهام التمثيل والتفاوض لدى الدول والمنظمات.

المطلب الثاني: المهام القنصلية.

الفصل الأول: المهام التقليدية للبعثات الدبلوماسية

أدى الإقبال المتزايد على إقامة العلاقات الدولية إلى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية وتبادلها وانتشارها في جميع أنحاء العالم، كما أدى كذلك إلى زيادة عدد العاملين في البعثات الدبلوماسية بسبب التوسع والتشابك في العلاقات الدولية، مما استدعى توسعا وتنوعا في مهام الدبلوماسية والوظائف التي يمكن أن تضطلع بها.

وعليه، فإن هذا الفصل يأتي لتناول النظام القانوني للبعثات الدبلوماسية (المبحث الأول) وكذا عرض مهام البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: النظام القانوني للبعثات الدبلوماسية

تعتبر البعثات الدبلوماسية همزة وصل بين الدولة الموفدة والدولة الموفد لديها، ويظهر ذلك من خلال ممارسة الدول لحق التمثيل الدبلوماسي الذي يشمل إرسال واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين.

المطلب الأول: مفهوم البعثات الدبلوماسية

دفعت حاجة الاتصال وبناء العلاقات بين الدول إلى ممارسة حق التبادل الدبلوماسي حيث أصبح ممارسة دائمة بين الدول يقرها القانون الدولي، كحق يعطى أساسا للدول ذات السيادة مقدرة على إيفاد واستقبال وقبول مبعوثين دبلوماسيين.

الفرع الأول: تعريف البعثة الدبلوماسية

البعثة الدبلوماسية (Diplomatic Mission): هي مجموعة من الممثلين الدبلوماسيين ترسلهم دولة ذات سيادة أو إحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية بغرض تمثيلها لدى دولة أخرى، وفي الغالب ما يشير هذا المصطلح إلى البعثة المقيمة والتي تشغل سفارات أو قنصليات الدولة في غيرها من الدول.

البعثة الدبلوماسية: هي عبارة عن مجموعة من الأفراد توفدهم الدولة لتمثيلها والتحدث والتفاوض باسمها مع دولة أخرى، ويكون للبعثة مقر عمل يطلق عليه اسم مقر البعثة الدبلوماسية، وتتحدد مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى حسب مبدإ المعاملة بالمثل، ومن مراتب البعثات على سبيل المثال سفارة،

مفوضية، قنصلية، أو وفد دائم لدى منظمة دولية، ويرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعتبر الممثل الأصيل للدولة الموفد إليها، ويقوم بإدارة أعضائها، وليس هناك حجم للمجموعة، وتوزيع العمل محدد لأفراد للبعثة الدبلوماسية، فعدد أفراد البعثة يكون حسب المصالح التي تربط الدولة بالدولة الموفد إليها.[1]

أما المبعوث الدبلوماسي فيطلق على رئيس البعثة والموظفين الدبلوماسيين الذين يخضعون له، وقد نصت الفقرة (هـ) من المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 على ما يلي " يقصد بتعبير المبعوث الدبلوماسي رئيس البعثة أو أحد موظفيها الدبلوماسيين".

فالمبعوث الدبلوماسي يعد الممثل الرسمي الذي يترجم اتجاهات ومواقف الدولة التابع لها لدى الدولة الموفد إليها، وهو بذلك يعتبر المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بسياسة ومواقف دولته اتجاه الدولة التي يمثلها فيها، كما أنه يعتبر أداة للاتصال الرسمي بين دولته والدولة الموفد إليها.[2]

الفرع الثاني: نشأة البعثات الدبلوماسية

لم تصبح البعثات الدبلوماسية على ما هي عليه في تطورها حتى مرت بعدة مراحل تاريخية يمكن تلخيصها كما يلي:

المرحلة الأولى: عرفت الدبلوماسية في الحضارات القديمة كالهند والصين، وكذلك في وادي النيل. فقد دلت الوثائق التاريخية على إرسال مبعوثين واستقبالهم تمهيدا لإيجاد حلول لمشاكل عن

[1] مصطفى زناتي، **البعثات الدبلوماسية فاعل رئيس للتمثيل الدبلوماسي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 12، جوان،2018 ، ص 12.

[2] محمد لمين محمودي، **المبعوث الدبلوماسي (حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008، ص 10.

طريق المفاوضات والاتفاقيات، وعادة ما كان إرسال المبعوثين يبدأ بعد انتهاء الحرب بين الطرفين.[1]

تعتبر الحضارة اليونانية والرومانية أكثر الحضارات التي عرفت العلاقات الدبلوماسية، فقد كانت الحضارة اليونانية مكونة من مجموعة دول، تعرف بالمدن اليونانية وكان الاتصال يجري فيما بينها من خلال رسول يتم تعيينه خصيصا لهذه المهمة، وأحيانا من خلال منادي الملك الذي أطلق عليه اسم الدبلوماسي المنادي. كذلك عرفت المدن اليونانية التحكيم في علاقاتها وفي فض منازعاتها مع مستعمراتها في آسيا وإيطاليا وإفريقيا. كما اتجهت المدن اليونانية نحو التكتل في صورة اتحادات كونفدرالية، تعقد فيما بينها اجتماعات دورية لمناقشة المسائل المتعلقة بمصالحها المشتركة والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها، وكان لكل مدينة في الاتحاد مندوب ذا مستوى رفيع، تحددت مهامه في إلقاء الخطب البليغة لإقناع ممثلي الولايات الأخرى، وقد كان ذلك بداية ظهور النظام الدبلوماسي الخطيب. وقد أحيط هؤلاء المندوبون بنوع من القداسة والاحترام، حيث تم تزويدهم بخطابات اعتماد وتصريحات خاصة للسفر وتحمل نفقات سفرهم وإقامتهم في الخارج، إلى جانب إحاطة أشخاصهم بالحصانة والحرمة وكونت هذه القواعد فيما بعد النواة الأولى للقانون الدبلوماسي.[2]

أما الرومان، فقد تركوا آثارًا تذكر في تطور العمل الدبلوماسي من الناحية النظرية من خلال ابتكارهم وظيفة أمناء المحفوظات المدربين (Profession of trained archivists) الذين انصب جل عملهم على دراسة الوثائق والممارسة الدولية في إطار العلاقات الدولية. فأعدت بذلك فئة من المختصين في الإجراءات والأسبقيات والمراسيم الدبلوماسية. وفي أرض الواقع، أنشأ الرومان ديوانًا خاصًا لإدارة الشؤون الخارجية وفض المنازعات المتعلقة بحصانات المبعوث، وتولى مجلس الشيوخ مهمة استقبال السفراء الأجانب والاتصال بهم مباشرة في كل ما يتعلق بمهام عملهم في الدولة ومناقشة المسائل المشتركة بين الدولتين، هذا إضافة إلى أن المبعوثين الأجانب

[1] عبد الفتاح شبانة، **الدبلوماسية: القواعد الأساسية–الممارسة العلمية–المشكلات الفعلية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص10.

[2] علي يوسف شكري، **الدبلوماسية في عالم متغير**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص16.

العاملين في روما كانوا قد تمتعوا بحصانات وامتيازات لم يتمتع بها غيرهم من الأجانب مراعاة لصفتهم التمثيلية.[1]

كما تعتبر الحضارة الإسلامية والبيزنطية من أكبر معالم العصور الوسطى التي شهدت فيها الدبلوماسية تطورا كبيرا.

تميزت العلاقات الدولية والدبلوماسية التي أقامها العرب منذ بداية الإسلام بمبدإ الشمولية والكونية، حيث اعتمدوا مبادئ السلام والوئام والتعاهد.[2]

وقد مر العمل الدبلوماسي الإسلامي بمرحلتين أولاهما مرحلة العمل السري في بداية الرسالة، حيث كان للرسول صلى الله عليه وسلم ممثلين سريين في أقاليم مختلفة، ينصب جل عملهم على مد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعلومات عن الأقاليم التي أوفدوا إليها. والمرحلة الثانية هي مرحلة الدبلوماسية العلنية، المتمثلة في المبعوثين الرسل الذين حملوا الكتب والرسائل التي بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء في كافة أنحاء المعمورة والتي دعاهم فيها للإسلام.

ولم تقتصر أهداف الدبلوماسية المؤقتة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده الخلفاء الراشدين على الدعوة إلى الإسلام، بل اتخذوها لإدارة الشؤون الخارجية للدولة الإسلامية كالتفاوض لإبرام معاهدات التحالف، ووقف الحرب، وعقد الهدنة، وأخذ الجزية، ولتدعيم الروابط العسكرية والاقتصادية.[3]

إلى جانب الحضارة الإسلامية، يمكن القول أن الحضارة البيزنطية كانت لها مساهمة مهمة في الممارسة الدبلوماسية، فقد كانت بيزنطا تعاني من الضعف العسكري وقد كانت معرضة لتهديدات خارجية من طرف قوتين كبيرتين أحدهما الدولة العباسية في الشرق مما دفعها إلى انتهاج الدبلوماسية الماكرة.[4]

---

[1] علي يوسف شكري، **مرجع سابق**، ص17.

[2] **المرجع نفسه**، ص18.

[3] **المرجع نفسه**، ص19.

[4] عبد الفتاح شبانة، **مرجع سابق**، ص13.

وقد اعتمد البيزنطيون في انتهاج دبلوماسيتهم على ثلاث خطط، تمثلت الأولى في إضعاف البرابرة بإثارة المنازعات بينهم من خلال إحداث أسباب التنافس والتناحر أحيانا. أما الخطة الثانية فتم تخصيصها لكسب القبائل والشعوب المجاورة وشراء ولائها ولو بالمال. وجاءت الخطة الثالثة لتعمل على التبشير بالديانة المسيحية والدعوة إليها.[1]

ولتنفيذ هذه الخطط عملت بيزنطا على إعداد كوادر دبلوماسية قادرة على إتقان فن المفاوضات، كما اعتمدت أيضا تقليدا جديدا في ممارسة الدبلوماسية، وهو الأسلوب الدبلوماسي المراقب بدل الدبلوماسي الخطيب الذي أصبحت مهمته لا تقتصر فقط على تمثيل مصالح الدولة في الخارج، ولكن امتدت لتشمل إعداد التقارير عن الأوضاع الداخلية للدولة التي يوفد إليها.[2]

كما أنشأ البيزنطيون في القسطنطينية ديواناً خاصًا للشؤون الخارجية يقوم بتدريب المفاوضين الذين يقومون بأعمال السفارة لدى الدول الأجنبية، إلى جانب هذا الديوان أنشؤوا ديوان الأجانب (ديوان البرابرة) وهو يختص بالاهتمام بمصالح المبعوثين الأجانب وشؤونهم.

المرحلة الثانية: تختص هذه المرحلة فيما بعد القرن الخامس عشر، حيث تطور نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرغم من أن ذلك لم يستقر إلا بعد ظهور الدولة الحديثة وإبرام معاهدة ويستفاليا 1648. فخلال هذه المرحلة، تم إقرار امتيازات وحصانات دبلوماسية تمنح لأفراد البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدول.[3]

أخذت البندقية وهي إحدى أقوى الدويلات الإيطالية عن البيزنطيين الدبلوماسية وطورتها، وظهر مبدأ تعيين السفراء الدائمين المحترفين من قبل الدويلات الإيطالية في القرن 15، وأنشأ حكام البندقية جهازا ديبلوماسيا تميز بحسن التنظيم والدقة في جمع المعلومات وحفظ الوثائق

[1] علي يوسف شكري، **مرجع سابق**، ص24.

[2] علي حسين الشامي، **الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 81.

[3] حسين قادري، **الدبلوماسية والتفاوض**، منشورات خير جليس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص 17.

الدبلوماسية. وبحلول القرن 16، تم تبادل البعثات الدبلوماسية والسفراء على أساس دائم في عواصم الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا، إنكلترا وإسبانيا.[1]

شكل مؤتمر فيينا لعام 1815 تحولا إيجابيا في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية، فقد انبثقت عن المؤتمر معاهدة فيينا لنفس العام والتي بلورت التعامل القائم ونظمت قضايا الأسبقية وترتيب درجات المبعوثين التي كانت مصدرا للنزاعات. وصار من خصائص الدبلوماسية في هذه المرحلة أن المبعوثين الدبلوماسيين أصبحوا يمثلون دولهم وليس ملوكهم أو رؤساء الدول، كما أصبحت البعثات الدبلوماسية أجهزة رسمية وهي تتبع الدولة وهي المؤسسة المختصة بالشؤون الخارجية.[2]

كانت اتفاقية فيينا لعام 1815 المبادرة التي قام بها معهد القانون الدولي وكذا مشروع تمهيدي قدمه عام 1825، وتبع ذلك اتفاقية هافانا لعام 1828 الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين.[3]

وبقيام منظمة الأمم المتحدة عام 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت بعض التطورات المتقدمة، حيث بدأ العمل على تقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية. وتمت صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، حيث تمثل هذه الاتفاقية القانون المعاصر الخاص بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية، والتي أصبحت أكثر استقرارا من الناحية القانونية بعدما أدركت الدولة أهمية تنظيم علاقاتها في تحقيق الاستقرار والأمن والتعاون، ثم تلتها اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام 1963.[4]

المطلب الثاني: التمثيل الدبلوماسي وانتهاؤه

التمثيل الدبلوماسي هو أحد الحقوق التي يتمتع بها أشخاص القانون الدولي العام، فهو ملك للدولة والتي لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الجماعة الدولية، وهو تطبيق عملي لمبدإ المساواة

[1] عبد الفتاح شبانة، **مرجع سابق**، ص11.

[2] **المرجع نفسه**، ص14.

[3] حسين قادري، **مرجع سابق**، ص 18.

[4] عبد الفتاح شبانة، **مرجع سابق**، ص15.

بين الدول في نطاق العلاقات الخارجية. فإذا كانت صلاحيات الدولة بالمفهوم التقليدي تتلخص حسب فقهاء القانون الدولي العام في ثلاثة امتيازات وهي: حق إعلان الحرب وحق إبرام المعاهدات وحق التمثيل الدبلوماسي،[1] وهذا الأخير ما سوف يتم تناوله في هذا المطلب.

لقد عمدت الدول إلى تقنين القواعد القانونية الناظمة لمختلف أشكال العمل الدبلوماسي، فوضعت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، بغية تنظيم العمل الدبلوماسي الثنائي، ثم قامت بوضع اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام 1963، ثم جاءت اتفاقية البعثات الخاصة عام 1969.

وقد كرست اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لمعالجة مختلف الجوانب والمسائل المتعلقة بالدبلوماسية الثنائية الدائمة، بينما خصصت اتفاقية البعثات الخاصة للدبلوماسية الخاصة والمؤقتة، وبعد ذلك اجتهدت الدول لإيجاد اتفاقية تمثيل الدول في علاقاتها لدى المنظمات الدولية ذات الصفة العالمية وهي اتفاقية فيينا لعام1975.[2]

الفرع الأول: أشكال التبادل الدبلوماسي

يأخذ التبادل الدبلوماسي أشكالا عديدة بناء على الأطراف المتبادلة، يمكن تقسيمها إلى:

أولا: البعثات الدبلوماسية بين الدول

تملك الدول تامة السيادة المقدرة على إيفاد وقبول المبعوثين الدبلوماسيين دون قيد أو شرط في الحدود التي جرى عليها العرف والنظام الدوليين في هذا الشأن.

أما الدول ناقصة السيادة كالدول المحمية والدول المشمولة بالوصاية، فهي لا تملك عادة حق إرسال مبعوثين دبلوماسيين من طرفها، وتتولى تمثيلها في الخارج الدول الحامية أو القائمة

[1] شريد السعدي، **البعثات الدبلوماسية**، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص04.

[2] ريم خليل عبد الرحمان نتيل، **الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرها على اتخاذ القرار السياسي**، رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص23.

بالإدارة، إلا إذا كانت العلاقة بينهما خلاف ذلك. وبذلك، يظهر شكلان أساسيان من البعثات الدبلوماسية التي تعتمدها الدول في تبادلها الدبلوماسي الدائم، وكل شكل يعكس درجة معينة من مستوى التمثيل الدبلوماسي وأهميته بين الدول وهي:[1]

- **السفارة:** تعتبر أرقى أشكال البعثات الدبلوماسية.
- **المفوضية:** وهي بعثة دبلوماسية من الدرجة الثانية يرأسها عادة وزير مفوض معتمد من رئيس دولة لدى دولة أخرى، ولكنه أقل مرتبة من السفير لجهة الأسبقية فقط على الرغم من أنه يتمتع بجميع صلاحيات السفير ويمكن أن يرأس المفوضية رئيس برتبة قائم بالأعمال.[2]
- **المفوضية السامية:** هي بعثات بين الدول تجمع بينها رابطة ولاء سياسية.[3]

ثانيا: البعثات الدبلوماسية البابوية

أبقت اتفاقية فيينا 1961 على التقليد الدبلوماسي المتعلق بحاضرة الفاتكان لجهة تحديد درجة تبادلها الدبلوماسي بصفتها الدولية، وهذا ما تظهره المادتان رقم 14 و16. وقد أظهرتا أنه ما ينطبق على الدول ينطبق على الكرسي الرسولي بجهة درجة البعثة الدبلوماسية، حيث تنقسم البعثات البابوية إلى:[4]

- **القاصدة البابوية:** هي أرفع أشكال البعثات البابوية ويرأسها قاصد رسولي برتبة سفير، يعتمد من البابا لدى رؤساء الدول الكاثوليكية أو التي تعترف بحكم التقاليد القديمة بحق العمادة الدائمة، أي أن يكون عميد للسلك الدبلوماسي حكما مثل إسبانيا وإيطاليا.
- **المفوضية البابوية:** يترأسها وزير بابوي مفوض، وهي نوع من البعثة الدبلوماسية الدائمة للفاتيكان والمعتمدة في البلاد الأخرى غير الكاثوليكية. وتجدر الإشارة إلى أن منصب الوزير المفوض البابوي قد ألغي أواخر عام 1971.

---

[1] علي حسين الشامي، **مرجع سابق**، ص 236.

[2] سامي الحفاجي، **الدبلوماسية: سلاح فاعل في تحديد مصير الإنسانية والحضارة**، دار آمنة، عمان، 2010، ص223.

[3] علي حسين الشامي، **مرجع سابق**، ص 237.

[4] محمود عبد ربه العجرمي، **الدبلوماسية: النظرية والممارسة**، 2001، ص 59.

ثالثا: البعثات الدبلوماسية بين الدول والمنظمات الدولية

يتم تصنيف البعثات الدبلوماسية بين الدول والمنظمات الدولية كما يلي:

1. بعثات دبلوماسية دائمة لدى المنظمات الدولية البين حكومية

هذه البعثات تعتبر جديدة على الممارسة الدبلوماسية، وقد بوشر بها بشكل موسع بعد الحرب العالمية الثانية، وتطورت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

وهناك نوعان من البعثات الدبلوماسية الدائمة لدى المنظمات الدولية البين حكومية:[1]

- **الوفود الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة:** يرأسها موظف برتبة سفير أو وزير مفوض معتمد من رئيس دولته لدى الأمين العام للمنظمة ويقدم كتاب اعتماده إليه. وتحدد حقوق وواجبات وصلاحيات ووظائف وحصانات وامتيازات هذه الوفود ورؤسائها حسب الاتفاقية المعقودة بين الأمم المتحدة والدول الأخرى.
- **البعثات الموفدة إلى منظمات إقليمية وقارية:** ويرأسها موظفون دبلوماسيون أو موظفون إداريون أو فنيون، تحدد وظائفهم وصلاحياتهم حسب الاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص لا سيما مسألة تنظيم حصاناتهم وامتيازاتهم.

2. بعثات دبلوماسية معتمدة من قبل المنظمات الدولية البين حكومية

هي المنظمات الدولية العالمية منها أو القارية أو الإقليمية وحتى الجهوية لدى بعضها البعض أو لدى بعض الدول كممثليات الأمم المتحدة، أو ممثليات منظمة الدول الأمريكية أو الجماعات الأوربية أو جامعة الدول العربية.[2]

رابعا: البعثات الدبلوماسية لحركات التحرير الوطنية

تقيم حركات التحرير الوطنية علاقات رسمية مع الدول والمنظمات البين حكومية بصفتها أعضاء كاملة العضوية أو مراقبة، أو حتى مع بعضها البعض. وتختلف تسميات هذه البعثات

[1] علي حسين الشامي، **مرجع سابق**، ص237.

[2] إيمان بومزبر ووردة رزاق لقرع، **دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص21.

ورؤسائها حسب علاقاتها بالأشخاص الدوليين الآخرين وحسب درجة اعترافهم بها بما يتماشى مع قوانينهم الداخلية وعادات وتقاليد الدول.[1]

الفرع الثاني: تشكيل البعثات الدبلوماسية

يتم النظر إلى تشكيل البعثات الدبلوماسية من خلال عرض فئات البعثات الدبلوماسية من جهة، والأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية من جهة أخرى.

أولا: فئات البعثات الدبلوماسية

تشكل البعثة الدبلوماسية طبقا لأحكام المادة الأولى (01) من اتفاقية فيينا لعام 1961 من الفئات الآتية:

1. **رئيس البعثة**

هو الشخص الذي يترأس بعثة بلده لدى البلد المعين فيه وهو المسؤول المباشر عن جميع أعضاء البعثة ويكون سفيراً أو وزيراً مفوضًا.[2]

2. **أعضاء البعثة**

يشمل أعضاء البعثة الموظفون الذين يعينون من قبل الدولة الموفدة للبعثة بغرض العمل مع رئيس البعثة، ويمثل هؤلاء الأعضاء الفئات الموالية:[3]

أ. **الموظفون الدبلوماسيون:** هم الذين يشغلون درجات دبلوماسية كما تسند إليهم مهمة مساعدة رئيس البعثة ليقوموا تحت إشرافه بمختلف المهام الدبلوماسية، وتضم هذه

[1] محمود عبد ربه العجرمي، **مرجع سابق**، ص 60.

[2] إيمان بومزبر وردة رزاق لقرع، **مرجع سابق**، ص22.

[3] زناتي مصطفى، **مرجع سابق**، ص13.

الفئة المستشارين والسكريتاريين والملحقين، ويطلق على كل هذه الفئة وصف أعضاء السلك الدبلوماسي.[1]

ب. **الموظفون الإداريون والفنيون:** هم الذين يكلفون بالأعمال الإدارية والفنية للبعثة مثل مصلحة البريد والحسابات والطباعة والترجمة.

ج. **مستخدمو البعثة:** هم عمال الصيانة والحراسة والخدمة في دار البعثة، ويدخل ضمن هذه البعثة سائق السيارة الدبلوماسية والحمالين...

د. **الخدم الخصوصيون:** هم الأفراد المكلفون بالخدمة المنزلية لرئيس البعثة ولأعضائها.[2]

ويمكن تلخيص تشكيل أعضاء البعثة الدبلوماسية وفق الشكل أدناه:

الشكل (1): أعضاء البعثة الدبلوماسية

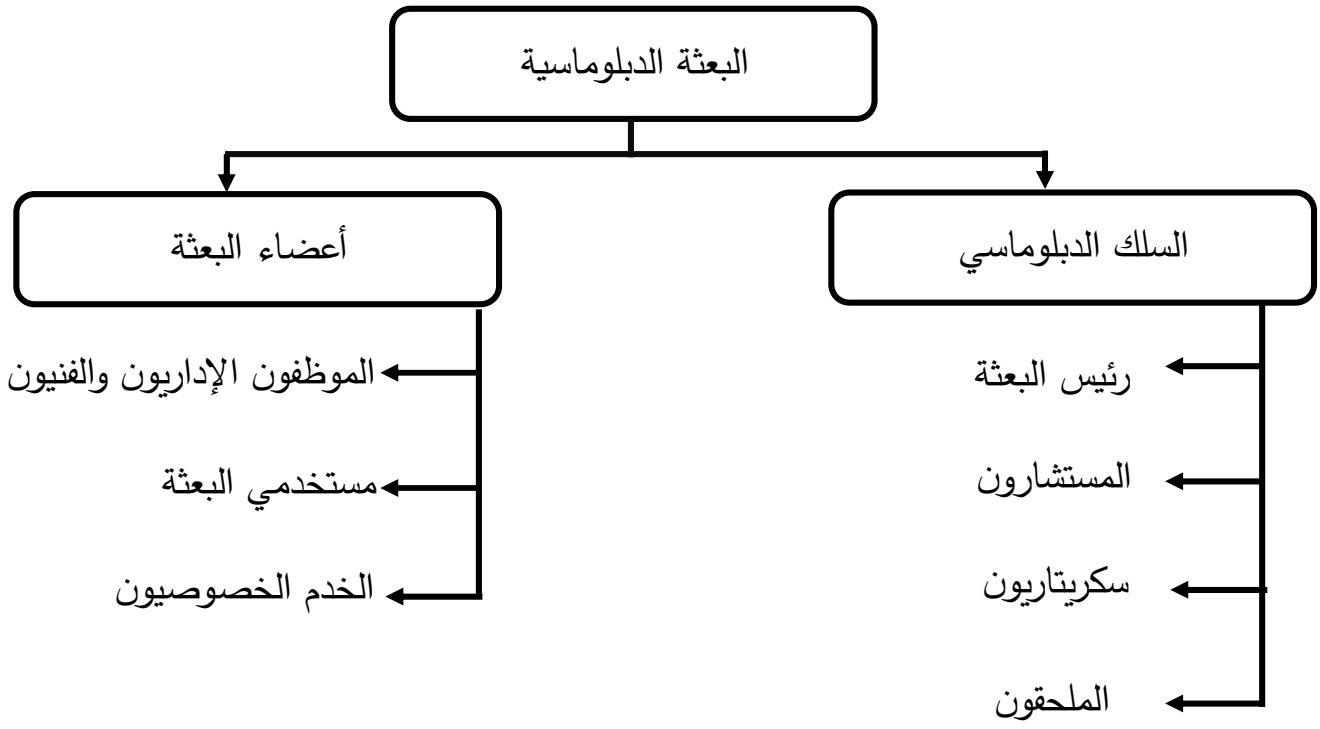

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على ما سبق بيانه.

[1] خليل حسين، **التنظيم الدبلوماسي**، منشورات الحلبي الحقوقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص78.

[2] زناتي مصطفى، **مرجع سابق**، ص14.

ثانيا: الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية

نصت المادة 14 في فقرتها الأولى من اتفاقية فيينا لعام 1961 على الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية، حيث ينقسم رؤساء البعثات إلى المراتب الثلاث الآتية:

- السفراء أو القاصدون الرسوليون المعتمدون لدى رؤساء الدول، ورؤساء البعثات الآخرون ذوو الرتب المماثلة.
- المبعوثون والوزراء ووزراء البابا المفوضون المعتمدون لدى رؤساء الدول.
- القائمون بالأعمال المعتمدون لدى وزارات الخارجية.

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة 14 على أنه ليس هناك أي تفرقة بين رؤساء البعثات من حيث طبقاتهم سوى ما يتصل بأسبقيتهم وبالمراسم.

كما نصت المادة 16 في فقرتها الأولى أنه "يرتب تقدم رؤساء البعثات المنتمين لفئة واحدة حسب تاريخ وساعة توليهم وظائفهم بمقتضى أحكام المادة 13.

ومن حيث مراسم الصدارة والأسبقية، تم الاتفاق على أن تسبق كل درجة منها للدرجة التي تليها من حيث التقدم والصدارة.

أما أفراد الدرجة الواحدة تكون الأسبقية بينهم بحسب الأسبقية في تقديم أوراق الاعتماد.[1]

الفرع الثالث: انتهاء مهام البعثة الدبلوماسية

بداية عمل البعثة الدبلوماسية، لا يتم إلا إثر اتفاق صريح أو ضمني بين الدولة الموفدة والدولة المستقبلة، غير أن انتهاء مهام البعثة الدبلوماسية لا يتم وفق الطريقة ذاتها.[2]

[1] غازي حسين صباريني، **الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثالثة، 2011، ص 96.

[2] وافي بوعمارة وبورابة حسين، **حماية البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014، ص 20.

إذا كانت العلاقات الدبلوماسية تنشأ بموجب اتفاق بين دولتين، فإن انتهاء مهمة البعثات الدبلوماسية ومهمة أعضائها يكون بناء على إرادة طرف واحد دون اتفاق أو رضا الطرف الآخر. وبالتالي، فإن هذا الانتهاء للمهمة الدبلوماسية يعبر عن عمل وحيد يتخذه طرف واحد بناء على اعتبارات خاصة به وتختلف أسبابه وآثاره باختلاف الشروط والظروف التي دفعت إلى انتهاء المهمة الدبلوماسية.[1]

وتنتهي مهمة البعثة الدبلوماسية الدائمة في الحالات الموالية:

أولا: قطع العلاقات الدبلوماسية

من المتفق عليه أن قطع العلاقات الدبلوماسية هو تصرف انفرادي صادر عن دولة معينة تعبر فيه عن إرادتها في وضع نهاية لأداة الاتصال والتعامل العادي بينها وبين دول أخرى، قطع العلاقة الدبلوماسية يكون في الغالب بسبب تردي العلاقة الدبلوماسية بين دولتين إلى درجة كبيرة جدا.[2]

وأسباب قطع العلاقات الدبلوماسية عديدة منها انتهاك الدولة لالتزام دولي شخصي أو موضوعي واقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، أو استخدام قطع العلاقات كوسيلة ضغط أو صدور قرار من مجلس الأمن يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى.[3]

ثانيا: فناء الدولة المعتمدة أو الدولة المعتمد لديها

تنتهي العلاقات الدبلوماسية بفناء إحدى الدولتين سواء المعتمدة أو المعتمد لديها أو بزوال شخصيتها الدولية، وحق التمثيل الخارجي، وذلك بسبب الاندماج أو الوحدة في اتحادية أو تعاهدية أو الضم بالقوة بسبب التجزئة أو الانفصال أو بسبب السيطرة والخضوع لدولة أخرى، أو بسبب الانتداب والحماية أو الوصاية.[4]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص337.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دار المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 140.

[3] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع السابق**، ص 151.

[4] إيمان بومزبر ووردة رزاق لقرع، **مرجع سابق**، ص31.

ثالثا: قيام الحرب بين الدولتين

في حالة قيام حرب بين دولتين يتعذر معها استمرار العلاقات الدبلوماسية بينهما، إذ أن العلاقات الدبلوماسية تعد مظهرا من مظاهر العلاقات السلمية الودية، وإن قيام حالة الحرب يؤدي إلى وقف العلاقات الدبلوماسية. ويعهد في هذه الحالة إلى دولة محايدة بناءا على تكليف من الدولة المعتمدة وموافقة الدولة المعتمد لديها حماية مصالحها ومصالح مواطنيها.[1]

وقد كان مجرد نشوب الحرب يؤدي إلى غلق البعثات الدبلوماسية بين الدولتين المتحاربتين وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. وفي الوقت الحاضر، تبقى البعثات قائمة غير أن العلاقات الدبلوماسية تتوقف بسبب عدم اللجوء إلى البعثات الدبلوماسية للاتصال بين الطرفين لتسوية المنازعات بينهما.[2]

رابعا: إنهاء البعثة الدبلوماسية لأسباب مالية

تعمد الدول أحيانا لأسباب مالية إلى إلغاء بعثاتها الدبلوماسية في عدد من الدول وسحبها، ولا يؤثر هذا الإجراء المنفرد عادة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول المعتمد لديها. وقد تكلف الدولة المعتمدة التي قامت بإلغاء بعثتها الدبلوماسية إلى إسناد القيام بالأعمال الدبلوماسية إلى بعثتها القنصلية، كما قد تلجأ إلى التمثيل المنفرد أو المشترك المنصوص عليه في المادة 05 و06 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1963 أو قد تعهد إلى دولة ثالثة بتمثيلها لدى الدولة المعتمد لديها وبرعاية مصالحها ومصالح رعاياها.[3]

---

4 نجمة قاضي،**النظام القانوني وللتمثيل الدبلوماسي والقنصلي**، مذكرة ماستر في القانون الدولي العام، قسم العلوم القانونية والإدارية، الملحقة الجامعية مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015، ص31.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع السابق**، ص 152.

[3] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 143.

المبحث الثاني: مهام البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي

لم تذكر مهام البعثات الدبلوماسية على سبيل الحصر، أي أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 أخذت بنظام الوظائف المفتوحة وهو ما اعتمدته باقي الاتفاقيات التي جاءت بعدها، وهو ما يلاحظ من خلال تشابه الوظائف والمهام في مواد اتفاقية 1963 واتفاقية 1975.

المطلب الأول: مهام التمثيل والتفاوض لدى الدول والمنظمات

يتم تناول هذا المطلب في فرعين كما يلي:

الفرع الأول: مهام التمثيل والتفاوض لدى الدول

لم تتضمن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 تفصيلا دقيقا لوظائف البعثات الدبلوماسية الدائمة، فقد تبنت الاتفاقية مفهوما مرنا واسعا لهذه الوظائف، حيث اكتفت المادة 03 من الاتفاقية بتحديد أهم الوظائف الدبلوماسية التقليدية.[1]

ويتضح من نص المادة الثالثة أن هناك وظائف أصلية تباشرها البعثات الدبلوماسية (أولا)، وهناك وظائف استثنائية غير أصلية (ثانيا).

[1] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 125.

أولا: الوظائف الأصلية للبعثات الدبلوماسية

جاء في المادة 03 من اتفاقية فيينا لعام 1961 مهام البعثة الدبلوماسية والتي تتضمن بصفة خاصة ما يلي:[1]

1. تمثيل الدولة المعتمدة قبل الدولة المعتمد لديها

تعد وظيفة التمثيل من أهم الوظائف الدبلوماسية، فالبعثة الدبلوماسية هي المرفق العام الذي يتولى إدارة العلاقات الخارجية للدول فوق إقليم دولة أخرى، فهي التي تمثل الدولة المعتمدة في مواجهة الدولة المعتمد لديها. إن المبعوثين الدبلوماسيين هم الذين ينقلون وجهة نظر دولتهم أو رغبتها أو آرائها أو إرادتها إلى الدولة المعتمد لديها، وهم الذين يعملون باسمها ولحسابها فوق إقليم هذه الدولة.

تقوم البعثات الدبلوماسية من خلال وظيفة التمثيل بالدفاع عن حقوق دولتها ومصالحها، كما تقوم بتزويد الدولة المعتمد لديها بالبيانات والمعلومات والاحتياجات باسم دولها ولحسابها.[2]

تقوم البعثة الدبلوماسية بالتمثيل الرمزي، حيث تقدم التعازي والتهاني لممثلي الحكومة المعتمد لديها ويتقبل منهم مثلها. كما تقوم البعثة بالتمثيل القانوني، فرئيس البعثة هو وكيل دولته القانوني، يتحدث باسمها ويتصرف في ضوء ما تخوله من صلاحيات قد تصل إلى التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة ما.[3]

2. التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها

تعتبر مهمة التفاوض من بين الوظائف الأساسية للمبعوث الدبلوماسي، والهدف من التفاوض هو الرغبة في التوصل إلى اتفاق حول موضوع معين، أو على الأقل استطلاع الظروف التي تكفل تحقيق الاتفاق.[4]

---

[1] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 125.

[2] **المرجع نفسه**، ص 126.

[3] عطاء محمد صالح زهرة، **أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 29.

[4] محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 200.

يهدف التفاوض في العادة إلى تقريب وجهات نظر الدول حول موضوع معين، أو بصدد نزاع من أجل التوصل إلى تسويته أو تنظيم للموضوع محل التفاوض بين الدول المتفاوضة.

يوصف التفاوض عادة بأنه من الوسائل المباشرة لتسوية النزاعات الدولية سلميا، وذلك لأن المفاوضات تجرى بين أطراف النزاع دون تدخل الغير. ونصت المادة (33) الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية على أن المفاوضات هي إحدى الطرق السلمية التي يجب على الدول اللجوء إليها لإيجاد حل لنزاع ناشئ بينها من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.[1]

من الطبيعي أن تعهد الدولة إلى بعثتها لدى الدولة المعتمد لديها بإجراء المفاوضات مع هذه الأخيرة على مختلف الموضوعات والمسائل المتعلقة بهما. إلا أن تعقد المبادلات الدولية واتساع موضوعاتها ونطاقها جعل من غير المستحسن الاكتفاء بالبعثات الدبلوماسية لإدارة المفاوضات بين الدول، خاصة بعد أن غدت الوسائل العلمية والتقنية متطورة جدا، حيث أصبح من اللازم اللجوء إلى الخبراء والفنيين في عملية التفاوض بشأن المسائل الدقيقة والفنية. بالإضافة إلى هذا، فإن ثورة الاتصالات منحت رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية الفرصة للنهوض بدور مميز في إدارة مفاوضات تكون دولتهم طرفا فيها.

ومن المسائل اللافتة للانتباه بروز نزعة واضحة لدى الدول لإسناد التفاوض باسمها ولحسابها في حالات عديدة إلى بعثات خاصة.[2]

3. حماية مصالح الدولة المعتمدة ورعاية مواطنيها

حماية المصالح الخاصة بالدولة المعتمدة ورعاياها في الدولة المعتمد لديها وذلك في الحدود المقبولة في القانون الدولي.[3]

من أولى واجبات ومهمات البعثة الدبلوماسية العمل على حماية ورعاية مصالح مواطني دولتها المقيمين في الدول المعتمد لديها. وتجد هذه الحماية أساسها في الالتزام المفروض على عاتق الدول بمقتضى القانون الدولي في احترام قواعد القانون الدولي التي تقرر للأجانب حدا أدنى

---

[1] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 127.

[2] **المرجع نفسه**، ص 128.

[3] الفقرة الأولى من المادة 03 من **اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية** لعام 1961.

من المعاملة يتوجب على دولة الإقامة احترامه والانصياع له في معاملتها لموطني الدولة المعتمدة (دولة الجنسية) الخاضعين لسيادتها الإقليمية.[1]

يقوم المبعوث الدبلوماسي بالإشراف على مصالح دولته بالاتصال بوزارة خارجية الدولة المعتمد لديها في حدود ما يقبله القانون الدولي، يقدم كافة المساعدات لرعايا دولته وحمايتهم والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تصيبهم وذلك بعد استنفاذ جميع الطرق القانونية لدفع ما لحق بهم من أضرار أمام المؤسسات الرسمية للدولة المعتمد لديها.[2]

من المعتاد الإقرار بأن الحماية الدبلوماسية هي عمل تقديري للدولة المعتمدة، ولكل دولة السلطة الواسعة في تقدير وتحديد أية مساعدة لرعاياها المقيمين في الخارج، فالحكومة لها واسع السلطة لتعيين الحد الذي تستطيع من خلاله تحديد كل حالة ومدى تدخلها.[3]

4. تعزيز العلاقات الودية وإنماء التعاون الدولي

تمثل البعثات الدبلوماسية أداة انفتاح الدول على بعضها البعض. وحتى يتسنى تعزيز العلاقات الودية من خلال العمل الدبلوماسي، لا بد من احترام سيادة الدول والمساواة فيما بينها.[4]

لا تهدف هذه الوظيفة إلى تعزيز علاقات الصداقة والود بين الدولتين فقط، بل إلى تثمين أواصر وتنمية روح التعاون والتضامن في شتى المجالات.[5]

ومن أهم دعائم تعزيز العلاقات الودية بين الدول عدم استخدام الدول للقوة. فاللجوء إلى القوة العسكرية كأداة لتسوية النزاعات والذب عن مصالح الدولة من شأنه أن يعبث بالسلم والأمن الدوليين وأن يهدد استقرار المجتمع الدولي برمته، ومن هنا يبرز الدور المهم والفاعل للبعثات الدبلوماسية.[6]

---

[1] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 129.

[2] غازي حسين صبارين، **مرجع سابق**، ص 96.

[3] عبد الواحد ناظم الجاسور، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص89.

[4] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 129.

[5] **نفس المرجع**، ص 301.

[6] **نفس المرجع**، ص 129.

5. استطلاع الأحوال وتطور الأحداث في الدولة المعتمد لديها

هذه الوظيفة هي أقدم الوظائف التي اضطلعت البعثات الدائمة بالقيام بها. فهذه البعثات تكلف عادة بمراقبة ورصد واستطلاع أحوال الدولة المعتمد لديها وإعلام الدولة المعتمدة بمجمل المعطيات والمعلومات المحصل عليها.

من المستقر في القانون الدولي، العرفي والاتفاقي، أن المراقبة والاستطلاع يجب أن تتم من خلال طرق ووسائل مشروعة ولا يجوز أن يكون الاستطلاع عبر التجسس على الدولة المعتمد لديها.[1]

ويلجأ الممثل الدبلوماسي في جمع المعلومات إلى الطرق المشروعة كما نصت المادة 03 في الفقرة (د) كالاطلاع على الصحف المحلية وما تنشره وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وإجراء المقابلات مع الشخصيات الاجتماعية والسياسية في الدولة المعتمد لديها، وعدم اللجوء إلى التجسس والرشوة وما إلى ذلك من الأساليب غير المشروعة. فاستعمال مثل هذه الطرق يعتبر إخلالا بواجباته، ويمكن أن تعتبره الدولة المعتمد لديها شخصا غير مرغوب فيه.[2]

ويمكن أن تتم المهمة الإعلامية والاستطلاعية بشكل عكسي، فالبعثة الدبلوماسية يجب أن تسهل للدولة المعتمد لديها دائما وبقدر الإمكان الحصول على أي معلومات تطلبها منها عن دولتها.[3]

ثانيا: الوظائف الاستثنائية للبعثات الدبلوماسية

إضافة إلى الوظائف الأصلية التي تمارسها البعثات الدبلوماسية فيمكن لها أن تمارس وظائف استثنائية غير أصلية وهي:

1. القيام بالمهام القنصلية

بالرجوع لنص المادة الثالثة في فقرتها الأخيرة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، أكدت على عدم وجوب تفسير أي من نصوص الاتفاقية على أنه لا مانع من ممارسة

[1] عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 128.

[2] عطا محمد صالح زهرة، **مرجع سابق**، ص24.

[3] محمود عبد ربه العجرمي، **مرجع سابق**، ص 89.

المهام القنصلية بواسطة البعثة الدبلوماسية، إذ تستطيع هذه الأخيرة ممارسة الوظائف القنصلية، دون الحاجة لموافقة مسبقة. وفي هذه الحالة، فإن رئيس البعثة الدبلوماسية يسند المهام القنصلية لأحد مستشاريه للقيام بها.[1]

2. رعاية مصالح دولة ثالثة

يمكن للبعثة الدبلوماسية أن تتولى خدمة ورعاية مصالح دولة ثالثة قطعت علاقاتها مع الدولة المعتمد لديها، وهذا ما نصت عليه الفقرتان (ب) و(ج) من المادة 45 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، حيث تقضي الفقرة (ب) أنه يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد لحراسة مباني بعثتها وما يوجد فيها من منقولات ومحفوظات إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها.

والفقرة (ج) بأنه يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحماية مصالحها ومصالح مواطنيها إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها.[2]

الفرع الثاني: مهام التمثيل لدى المنظمات

إذا كانت الدبلوماسية الثنائية عن طريق البعثات الدائمة أو الخاصة تم تنظيمها باتفاقيتي فيينا عام 1961 و1969، فإن تزايد أهمية التمثيل متعدد الأطراف دفع بالأمم المتحدة إلى العمل على اتفاقية لتقنين قواعد تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الصفة العالمية.

وقد تم هذا في فيينا بتاريخ 13 مارس 1975، حيث تم التوقيع على اتفاقية تنظيم العلاقات الدبلوماسية ثلاثية الأطراف تكون بين دولة مرسلة ودولة مضيفة ومنظمة دولية.[3]

---

[1] سعدنا ولد سيدي ولد الحاج، **نظام التمثيل الدبلوماسي دائم لدى الدول وتطبيقاته الموريتانية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006، ص 35.

[2] بوعمارة وافي وبورابة حسين، **مرجع سابق**، ص17.

[3] عبد الحكيم سليمان وادي، **الإطار القانوني للبعثات الدبلوماسية لدى المنظمات الدولية**،htti://pulpit.alwatanvioce.com أطلع عليه بتاريخ 2020/05/11 الساعة 17:48.

هذه الاتفاقية تنظم الوضع القانوني للبعثات الدائمة للدول الأعضاء وغير الأعضاء، والوفود المرسلة إلى الهيئات أو المؤتمرات التي تدعو إليها أو تعقدها تحت رعايتها، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الدولية العالمية أو بغيرها من المنظمات التي تقبل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

وقد ميزت اتفاقية 1975 بين هذين النوعين من البعثات المعتمدة لدى المنظمات الدولية: البعثات الدائمة للدول الأعضاء والبعثات الدائمة للدول غير الأعضاء.

أولا: وظائف البعثات الدائمة للدولة العضو

تتمثل وظائف البعثات الدائمة للدولة العضو فيما يلي:

- تأمين تمثيل الدولة المرسلة لدى المنظمة.
- تعزيز العلاقة بين الدولة المرسلة والمنظمة.
- إجراء المفاوضات مع المنظمة وفي إطارها.
- الاستعلام عن نشاطات المنظمة ورفع التقارير عنها إلى حكومة الدولة المرسلة.
- تأمين مشاركة الدولة المرسلة في نشاطات المنظمة.
- حماية مصالح الدولة لدى المنظمة.
- العمل على تحقيق أهداف ومبادئ المنظمة بالتعاون معها وفي إطارها.

ثانيا: وظائف بعثة المراقبة الدائمة للدولة غير العضو

يمكن ذكر وظائف بعثة المراقبة الدائمة للدولة غير العضو في العناصر الموالية:

- تأمين الدولة المرسلة وحماية مصالحها لدى المنظمة وتوثيق العلاقة معها.
- الاستعلام عن النشاطات في المنظمة ورفع تقرير عنها إلى حكومة الدولة المرسلة.
- تعزيز التعاون مع المنظمة والتفاوض معها.

الملاحظ أن اتفاقية 1975 اعتمدت نظام الوظائف المفتوح على نسق اتفاقية العلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 باعتبار أنها نصت على أهم الوظائف التي تقوم بها كل من هاتين البعثتين ولم تنص على حصرها. كما أن أغلب هذه الوظائف تتشابه مع الوظائف التي تقوم

بها بعثات الدول الدائمة، ولكن مع بعض الفروقات على صعيد العلاقة القائمة بين دولة مرسلة ومنظمة دولية ذات طبيعة مختلفة عن الدولة.

المطلب الثاني: المهام القنصلية

من السمات الفارقة بين الوظائف الدبلوماسية والوظائف القنصلية أن الأخيرة تنصب على موضوعات فنية وتجارية وإدارية، فالوظائف القنصلية ليست وظائف سياسية أو تمثيلية. ولهذا، جاء نص المادة (05) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية خاليا من أية إشارة للوظائف السياسية أو التمثيلية كالتفاوض والتمثيل.[1]

الفرع الأول: مهام البعثة القنصلية

لقد بينت المادة 05 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963 مهام القناصلة سواء كانت إدارية، أو ذات طابع تجاري وفني عندما أكدت أن الوظائف القنصلية تشمل الوظائف الآتية:[2]

- حماية مصالح الدولة الموفدة ورعاياها.
- تنمية الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الدولة الموفدة والدولة الموفد لديها.
- الاستعلام بالوسائل المشروعة جميعها عن أحوال وظروف الحياة العلمية والثقافية والتجارية والاقتصادية في الدولة الموفد لديها وإعلام الدولة الموفدة من خلال التقارير.

[1] عاصم جابر، **الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة**، دراسة مقارنة ،منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، بيروت 1986، ص 754.

[2] أنظر المادة 05 من **اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963**.

- إصدار جوازات ووثائق السفر لمواطني الدولة الموفدة ومنح التأشيرات والمستندات اللازمة للراغبين في السفر إلى الدولة الموفدة.
- مساعدة مواطني الدولة الموفدة سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- القيام بأعمال كاتب العدل والأحوال المدنية والأعمال المشابهة وبعض الأعمال الإدارية، شريطة ألا يكون في قوانين الدولة المضيفة ما يمنع ذلك.
- حماية القصر وناقصي الأهلية من مواطني الدولة الموفدة، في حدود قوانين الدولة الموفدة إليها، وخاصة في حالة لزوم إقامة الوصاية والحجر عليهم.
- حماية ورعاية مصالح مواطني الدولة الموفدة في مسائل الإرث والتركات في أراضي الدولة الموفدة إليها وطبقا لقوانين هذه الدولة.
- تمثيل مواطني الدولة الموفدة أمام المحاكم والسلطات الأخرى في الدولة الموفدة إليها أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التمثيل المناسب لهما أمام هذه الهيئات لطلب اتخاذ الإجراءات المؤقتة، وذلك طبقا لقوانين الدولة الموفد إليها، من أجل صيانة حقوق ومصالح هؤلاء المواطنين عندما لا تكون باستطاعتهم بسبب غيابهم أو لأي سبب آخر الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في الوقت المناسب.
- تسليم الأوراق القضائية وغير القضائية والقيام بالإنابات وفقا للاتفاقيات الدولية النافذة أو بأية طريقة تتفق مع قوانين الدولة المضيفة.
- ممارسة حقوق الرقابة والتفتيش المنصوص عليها في قوانين الدولة الموفدة، على السفن التي تحمل جنسيتها وعلى الطائرات المسجلة فيها وعلى طاقم كل منها.
- تقديم المساعدة إلى السفن والطائرات المشار إليها في القيد (ك)، وإلى طاقم كل منها، وأخذ الإفادات المتعلقة بسفر السفن وتدقيق أوراق السفن والتأشير عليها وإجراء التحقيق بشأن الأحداث الطارئة أثناء رحلتها، وفض النزاعات بمختلف أنواعها بين القبطان والضباط والبحارة في حدود ما تسمح به قوانين الدولة الموفدة.

- ممارسة أي عمل آخر تكلف به البعثة القنصلية بمعرفة الدولة الموفدة، شريطة ألا يكون محظورا بمقتضى قوانين الدولة المضيفة، وغير المعترض عليها من قبل هذه الدولة، أو التي ورد ذكرها في الاتفاقيات الدولية المعقودة بين الدولة الموفدة والموفد إليها.

الفرع الثاني: التداخل والتكامل بين الوظيفيتين الدبلوماسية والقنصلية

إن الوظائف القنصلية التي تنهض القنصليات في الغالب بمباشرتها، قد أجازت المادة 03 من اتفاقية العلاقات القنصلية لعام 1963 للبعثات الدبلوماسية ممارسة هذه الوظائف، كما قضت المادة 03 فقرة 02 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بأن نصوص الاتفاقية هذه لا يجوز تأويلها بصورة تحول دون ممارسة البعثات الدبلوماسية لمهام ووظائف قنصلية.

فمن المتصور وفقا للقانون الدبلوماسي والقنصلي أن يكون الدبلوماسي قنصلا. وفي المقابل، أقرت المادة (1/17) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية بأن الموظف القنصلي يستطيع ممارسة الوظائف الدبلوماسية بعد موافقة الدولة الموفد إليها، شريطة ألا تكون الدولة الموفدة ممثلة دبلوماسيا لدى الدولة الموفد إليها سواء من خلال بعثة دبلوماسية تابعة إليها أو من خلال بعثة دبلوماسية لدولة ثالثة. فالموظف القنصلي هو الآخر قد يكون دبلوماسياً على أن قيام الموظف القنصلي بالأعمال الدبلوماسية لا يرتب له أي حق في الادعاء بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.[1]

[1] عبدالفتاح علي الراشدان، **مرجع سابق**، ص 135.

الفصل الثاني:

تأثير الأوضاع الجديدة على وظيفة البعثات الدبلوماسية

الفصل الثاني: تأثير الأوضاع الجديدة على وظيفة البعثات الدبلوماسية

المبحث الأول: تأثير التطور التكنولوجي وظهور الفواعل الدولية الجديدة على الساحة الدولية.

المطلب الأول: تأثير التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: الفواعل الدولية الجديدة.

المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية وخصائصها.

المطلب الثاني: أهداف وآليات ودور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية.

خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثاني: تأثير الأوضاع الجديدة على وظيفة البعثات الدبلوماسية

لقد اكتسبت الدبلوماسية عبر تطورها، وفي كل مرحلة مرت بها عبر التاريخ خصائص ميزتها وسمات أبرزت معالمها وحددت مجالاتها.

فقد تطورت الدبلوماسية من دبلوماسية غير مقننة إلى دبلوماسية مقننة في معاهدات واتفاقيات دولية في إطار المنظمات الدولية، ومن دبلوماسية مؤقتة وغير مستقرة إلى دبلوماسية دائمة، ومن دبلوماسية شخصية إلى دبلوماسية برلمانية–ديمقراطية، ومن دبلوماسية سرية إلى دبلوماسية علنية–مفتوحة، ومن دبلوماسية ثنائية إلى دبلوماسية متعددة الأطراف ومتعددة الأشكال.

غير أنه على الرغم من جميع هذه التطورات، فإن التطور الحقيقي الذي لحق بالدبلوماسية والذي يكاد يصبغ وجهها الحديث والمعاصر قد جاء في العقود الثلاثة الأخيرة (من تسعينيات القرن العشرين) بسبب المتغيرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال والمواصلات وما أدت إليه من سرعة تدفق وتداول المعلومات والأخبار وانسياب الأموال والأشخاص عبر الحدود.

دون أن ننسى الدور الذي تقوم به الفواعل الدولية الجديدة على الساحة الدولية ومدى تأثيرها على العمل الدبلوماسي والعلاقات الدبلوماسية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول دراسة تأثير الأوضاع الجديدة من تطور تكنولوجي وفواعل دولية على وظيفة الدبلوماسية (المبحث الأول) وكذا دراسة الدبلوماسية البرلمانية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تأثير التطور التكنولوجي وظهور الفواعل الدولية الجديدة على الساحة الدولية

كان لظاهرة العولمة وما صاحبها من تغيرات على الهيكلة والبنية الدولية في مختلف الميادين الأثر الكبير على الممارسة الدبلوماسية في العالم. فقد أصبحت الدبلوماسية الحديثة محل اهتمام من قبل الرأي العام الوطني والدولي بسبب تقدم وسائل الإعلام والاتصال، واكتسبت طابعا شخصيا من خلال ممارسة رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في مؤتمرات القمة والاجتماعات الثنائية، كما اتسعت دائرة الحوار الدولي عبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف.[1]

المطلب الأول: تأثير التطور التكنولوجي

على الرغم من جميع التطورات التي عرفتها الدبلوماسية، وما صاحب ذلك من رغبة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل البعثات التمثيلية مع بعضها البعض، في مجالات العلاقات الدولية والشؤون الخارجية بأبعادها المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن التطور الحقيقي الذي لحق بالدبلوماسية والذي يصبغ وجهها المعاصر قد جاء في العقود الثلاثة الأخيرة بسبب المتغيرات العميقة التي أخذتها التكنولوجيا.[2]

أصبحت التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة تشكل ثورة جديدة بكل المقاييس يطلق عليها اسم الثورة الصناعية الثالثة، وتعتمد هذه الثورة على التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار. وقد أحدثت ثورة التكنولوجيا والمعلومات في مجالاتها المختلفة تغيرا جذرياً في حياة الأفراد والجماعات، وطرق الإنتاج وأساليب السوق، وأخيرا بناء القوة والسلطة في العالم.[3]

---

[1] إيمان بومزبر ووردة رزاق لقرع، **مرجع سابق**، ص 60.

[2] عبدالفتاح على الرشدان ومحمد خليل الموسى، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] **المرجع نفسه**، ص 70.

يعتبر التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والعلوم العسكرية، وما أحدثته التكنولوجيا المتطورة من دور بارز في تشكيل الرأي العام العالمي أبرزت محصلات مختلفة دفعت بالمجتمع الدولي إلى الانتقال لعصر جديد، تطورت فيه الكثير من المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى وقوع السياسات الخارجية والعلاقات الدولية تحت جملة من التأثيرات، وإلى قيام تغيرات جوهرية فيما يخص الدبلوماسية والتي تعتبر الوسيط الأساسي للعلاقات الدولية.

لقد أثرت التكنولوجيا على نظام الدول المعاصرة وعلى الدبلوماسية الحديثة والتي جعلتها تختلف جوهريا عن الدبلوماسية التقليدية.[1]

لقد غير التقدم الهائل والثورة التكنولوجية خاصة في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية. ويمكن التمييز بين نوعين من التأثير، فالجانب الأول هو ما أضافه من قوة وفعالية للعملية الدبلوماسية بإدخال الرؤساء ومستشاريهم وكذلك الخبراء المتصلين بجوانب العلاقات المتعددة، وبشكل أصبح مساعدًا للعملية الدبلوماسية وهدفها الأساسي، وهو بناء علاقات أوثق وأشمل بين الأمم، بشكل أصبح عاملاً مساعدًا للعملية الدبلوماسية التقليدية والتي كانت تدار من قبل من خلال القنوات التقليدية وهي السفراء المقيمين ومساعديهم.[2]

وقد أصبحت ثورة الاتصالات أداة رئيسية في العمل الدبلوماسي من خلال نشر مواقف الدول اتجاه القضايا الخارجية في وقت قصير للغاية، مع تلقي الردود والتعليقات عليها في وقت سريع جدًا، بالإضافة إلى أنها وسيلة فعالة للاتصال بين وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية التابعة لها في الخارج.

ومن ناحية أخرى، فإن معظم الأجهزة الدبلوماسية لدول العالم اهتمت بإنشاء وتطوير نظم متكاملة للمعلومات للربط بين البعثات الدبلوماسية في الخارج وبين المركز الرئيسي لها. ويعمل هذا النظام المعلوماتي على تسيير عملية تبادل المراسلات والمكاتبات بين هذه الأطراف عن طريق شبكة معلوماتية متطورة وسريعة وآمنة.

---

[1] سعيد أبو عباه، **الدبلوماسية والتقدير التكنولوجي**،https://pulpit.alwatanvoice.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/15 ساعة 23:45.

[2] السيد أمين الشلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 267.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع أو معظم وزارات الخارجية في العالم باتت تهتم ببناء مواقع لها على شبكة الإنترنت، تحتوي على كميات ضخمة من الوثائق والبيانات والمعلومات والتي تعكس مواقف الدولة من القضايا الهامة.[1]

وهو ما أدى إلى حدوث ثورة حقيقة في مجال المعلومات، بحيث أصبحت كافة الوثائق والمعلومات متاحة بسهولة ويسر أمام الراغبين فيها، وهو ما زاد من انفتاح وعلنية الممارسة الدبلوماسية، وبالذات من حيث إعطاء مساحة ودور أكبر حجماً وأكثر تأثيرا وفاعلية للدبلوماسية الشعبية وزيادة دور الرأي العام الوطني والعالمي في عملية اتخاذ قرارات السياسية الخارجية للدول، سواء الدول الكبرى أو الصغرى على حد سواء.[2]

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرًا عميقاً إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبق منها سوى مغزاها الرمزي، فقد أصبحت المهام الثلاث التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي. فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد لآخر، بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدمها في إجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.[3]

ولم يختلف الدور الإعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما ولكنه أجبر على التغيير إذ عادة ما يتم تداول الأخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، وبالتالي فلم يبق لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتي لم تعرف بعد.[4]

أما فيما يتعلق بالتفاوض، فقد نقلت هذه الوظيفة بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكلة إلى السفارات ليقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة. وعلى العكس من ذلك، فإن الوظيفة الرابعة

---

[1] فهد بن ناصر الدرسوني. **www.//.Fahadaldarsony.blogspot.com** بتاريخ 20/05/16 ساعة 10:40

[2] **المرجع نفسه.**

[3] مصطفى بخوش، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الثالث، ص 93.

[4] **المرجع نفسه**، ص 94.

قد تطورت تطورًا ملموساً بسب تنوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية، فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورًا ملموساً في السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت، حيث عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري.[1]

ومما سبق ذكره، يمكن الإشارة للتأثيرات الإيجابية للتكنولوجيا على البنية الدبلوماسية على النحو الموالي:[2]

- جعل التقدم العلمي في مجال الاتصالات والمواصلات بنية الدبلوماسية أكثر تماسكاً وترابطاً وانسجاما. فقد مضى الوقت الذي كان يحتاج فيه الدبلوماسي إلى أسابيع أو أشهر للوصول أو الاتصال ببلده، كما سمح الطيران النفاث بنقل الرؤساء بسهولة ويسر، وشكلت المشاركة في تشجيع الشخصيات البارزة نوعاً من المؤتمرات غير العادية والاتصالات الثنائية حيث يعقد الرؤساء عددا من اللقاءات مع أقرانهم.
- حدث تغير في وظيفة الدبلوماسي وفي طبيعة مهامه، فقد أصبح مسؤولا عن جملة من القضايا المتنوعة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والتجاري والزراعي والعمالي والعسكري الأمر الذي اقتضى توسيع الكادر في السفارة ليشمل عددا من الملحقين المختصين في كل مجال.
- لعب تطور الاتصالات والمواصلات دورا كبيرا في جعل الاجتماعات أكثر فعالية بحكم القدرة على التحضير الجيد لها.
- فرضت التكنولوجيا الحديثة وعلى رأسها (الإنترنت) على الدبلوماسي جملة من الواجبات، حيث بات مضطرًا إلى المتابعة والاستناد على مجموعة من الملفات التي تحتوي بيانات وأرقام وإحصائيات أيضا إلى الإلمام بالعديد من المسائل التي هي خارج اختصاصه.
- بالإضافة إلى أن الرأي العام أصبح ذا تأثير بالغ على صناع السياسة ومنفيذها من خلال وسائل الإعلام والأحزاب والاجتماعات الشعبية والبرلمانات والمظاهرات وصناديق الاقتراع.

[1] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] سعيد أو عباه، **مرجع سابق**.

وبهذا، أصبحت الدبلوماسية ذات طابع ديمقراطي، تسمى أحياناً بالدبلوماسية الشعبية،[1] وفي الوقت الذي كان فيه السفير يملك هامشا أكبر من حرية التصرف في تمثيل بلاده وإجراء المفاوضات، وحريته لم تكن تحدها غير التعليمات الصادرة عن دولته وفي أوقات متباعدة.[2]

أما التأثيرات السلبية على البنية الدبلوماسية فهي على الشكل الآتي:

- إن اللجوء إلى الدبلوماسية العلنية قد يؤثر على سير المفاوضات ويؤدي بالتالي إلى التقيد بالمواقف، الأمر الذي يؤثر على سير المفاوضات أو على مصالح الدول.[3]
- ساهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات في تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين السياسيين (تضاعف الزيارات الرسمية، مؤتمرات القمة، إنشاء خطوط اتصال مباشرة بين المسؤولين (الخط الأحمر)، وهو ما أوجد دبلوماسية مباشرة بين قادة الدول والحكومات التي أدت إلى تقليص وظيفة الوساطة للدبلوماسيين.[4]
- العبء الإضافي الذي سيثقل كاهل الدبلوماسي بالاطلاع على مختلف الملفات والبيانات.
- نظرًا للاستخدام غير المشروع للحقائب الدبلوماسية من قبل بعض الدبلوماسيين فقد صارت هذه الحقائب عرضة للتفتيش، الأمر الذي أوجد عقبات جديدة.

المطلب الثاني: الفواعل الدولية الجديدة

سيتم تناول الفواعل الدولية الجديدة من خلال عرض مفهوم الفواعل الدولية الجديدة (الفرع الأول) ثم النظر إلى تقسيم الفواعل الدولية الجديدة (الفرع الثاني).

[1] إيمان بومزبر ووردة رزاق لقرع، **مرجع سابق**، ص 62.

[2] حيدر بدوي صادق، **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث**، البعد العربي، دراسات استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1996، ص 28.

[3] سعيد أو عباه، **مرجع سابق**.

[4] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 94.

الفرع الأول: مفهوم الفواعل الدولية الجديدة

يقصد بالفاعل (acteur) في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يؤدي دورًا على المسرح الدولي، وقد يتطلب تأدية هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون.[1]

إن تحليل دور الفواعل الدولية الجديدة (الجدد) وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد مواقعهم ومدى فاعليتهم في المسرح الدولي. فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبطا إطلاقا بوضعه القانوني. والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية.[2]

لكن مع ظهور العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجال تكنولوجيا الاتصال وانفتاح الإعلام، بغض النظر عن الحواجز الزمانية والمكانية وثورة المعلومات وغدو العالم إلى أشبه ما يكون بقرية صغيرة يتأثر سكانها ببعضهم ويتواصلون بسرعة فائقة، بدأ يظهر تأثير أكبر لأشكال جديدة من الفاعلين الدوليين مثل الشركات الدولية العملاقة (الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية). وأصبح دور هؤلاء الفاعلين الجدد وتأثيرهم على مجمل التفاعلات الدولية لا يقل أهمية وخطورة عن دور الحكومات وتأثيرها، حتى إنه أصبح للمبادرات الفردية والخاصة وتحركات الأفراد والجماعات العابرة للحدود دور فاعل ومؤثر على نحو متزايد في التفاعلات الدولية.[3]

---

[1] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 86.

[2] **المرجع نفسه**، ص 87.

[3] خالد الشقران، **تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلام في العلاقات الدولية**، مركز الرأي للدراسات، تاريخ الإصدار 2006/11. www.alraicemter.com تاريخ 2020/05/20 الساعة 00:36

والحديث في موضوع تعددية الفواعل دون التوقف عند إسهامات روزنو J.Rosenou يبقى ناقصا، فروزنو يؤكد أنه يجب التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة ما بعد الدولية " internatianale post" وهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه " Turbulence in world politics"، حيث أشار فيه إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشأ مع اتفاقية وستفاليا " wastphalia" والمحكوم بثلاثة مبادئ أساسية هي مبدأ السيادة، مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ عدم التدخل.

وقد اعتمد في تحليله هذا على ظاهرتين أساسيتين هما:

- تضاعف وتزايد الفواعل من خارج إطار السيادة "sovereignety free".
- انتشار وتشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء اتجاه الدول.[1]

الفرع الثاني: تقسيم الفواعل الدولية الجديدة

يمكن تقسيم الفواعل الدولية الجديدة كما يلي:

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية

المنظمات الدولية غير الحكومية هي كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة بغرض تحقيق أهداف ليس بينها الربح.[2]

هي تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحد بالهويات القومية، ودورها في العصر الحالي يتميز بالحيوية والاتساع نظرا للتطور الكبير على مستوى التجارة الدولية ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا. ويتصف نشاط هذه المنظمات بسمتين رئيسيتين هما أولاً التلقائية فهو إرادي واختياري، والسمة الثانية هي التضامن الدولي ووجود هذين العنصرين نتيجة للتفاعل القائم

[1] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 89.

[2] مارسيل بيرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 380.

بينهما في إطار مؤسسي قابل للديمومة والاستمرار من شأنه أن يتيح للأفراد فرصة المشاركة في دينامية المجتمع الدولي والإسهام في تفاعلاته.[1]

وقد أخذ دور المنظمات غير الحكومية بالازدياد ليس فقط لتلبية الحاجات التي يتطلع إليها الأفراد والجماعات، بل للتحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي تركز على دور الفرد في صياغة وتطوير المفاهيم الجديدة، وقدرته في التأثير المباشر على دينامية العلاقات الدولية، ويتضح ذلك من خلال دور هذه المنظمات كأداة محركة في دينامية وتنظيم وتطوير المجتمع الدولي.[2]

كما يبدو دورها واضحا على الساحة الدولية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية، كمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، ومؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر المرأة في بكين، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا.[3]

كما تسعى المنظمات غير الحكومية بعد التطور الذي شهدته في عقد التسعينيات إلى إيجاد مجتمع مدني عالمي يراقب نشاطات وسياسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية الأخرى.

وأن بروز المجتمع المدني العالمي سيضعف من التحكم التقليدي للدول، يساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة للقضايا البيئية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه البشرية في الوقت الراهن.[4]

ثانيا: الشركات متعددة الجنسية

هي الشركات التي تتعدى في نشاطاتها وأعمالها الجنسيات والحدود الوطنية للدول ذات السيادة. ونتيجة لما تتمتع به هذه الشركات من قوة اقتصادية ومالية وسياسية سواء بذاتها أو من خلال الدول الكبرى الداعمة لها، باتت تمارس المزيد من الضغوط على الحكومات وبخاصة في

[1] بازع عبد الصمد، **بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة**، الحوار المتمدن، العدد 3725، 2012 على الموقع ahewar.org/debat/show.art. أطلع عليه بتاريخ 2020/05/16 الساعة 17:18.

[2] رمون حداد، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 379.

[3] **المرجع نفسه**، ص 380.

[4] **المرجع نفسه**، ص 383.

العالم الثالث والتأثير على سياساتها وقراراتها. كما أن هذه الشركات أصبحت بما تملكه من قدرة على نقل فروعها من دولة إلى أخرى، مما يجعلها تمثل في كثير من الأحيان دور الشرطي الذي يؤمن التزام الدولة المضيفة لها بمعايير أداء مقننة في سياساتها الاقتصادية وحتى في تفاعلاتها على المستوى الدولي.[1]

وبالإضافة إلى الضغوط المتعلقة بالجوانب المالية، تستخدم الشركات متعددة الجنسية التقدم العلمي والتكنولوجي كوسيلة من وسائل الضغط خاصة على دول العالم النامية التي لا تملك قدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، فلا يتم السماح بنقل هذه التكنولوجيا من قبل هذه الشركات أو الحكومات الأم التي تتبع لها هذه الشركات إلا للدول التي لا تتعارض سياساتها مع السياسات العامة لهذه الشركات أو الدول المذكورة.[2]

لقد اجتمع الأمين العام للأمم المتحدة بمدراء مؤسسات تجارية وصناعية متعددة الجنسية بتاريخ شهر جويلية عام 2000 من أجل إعداد شراكة تستهدف الكفاح ضد انحرافات العولمة، بشكل تكون هذه العولمة قائمة فيه على مبادئ حقوق الإنسان. وقد تم الاعتراف بهذه وبدأت تأخذ المنظمات الدولية الممثلة للدول هذه الشركات بالحسبان، وبشكل يسمح لوضعها كفاعل هام في العلاقات الدولية.[3]

ثالثا: الفاعلون عبر القوميون

هي "الجماعة التي تضم أفرادا أو مجموعات من دول مختلفة يجمعها إطار تنظيمي واحد بهدف القيام بعمل مشترك، وقد يأخذ هذا الفاعل شكل الهيئات (السياسية أو الدينية أو العلمية أو المهنية أو الاجتماعية) أو شكل النقابات والتي تضم في الغالب نقابات محلية موجودة سلفاً أو شكل شركات تنسق بين أنشطتها الاقتصادية داخل عدة دول". ولا تعتبر هذه الجماعات بديلا للدول أو تطمح في أن تحل محلها، وإنما تحاول أن تسد فراغاً في أنشطتها أو التأثير عليها بقصد

[1] إيمان بومزبر ورزق لقرع، **مرجع سابق**، ص 64.

[2] خالد الشقران، **مرجع سابق**.

[3] عبد الصمد بازغ، **مرجع سابق**.

تعديل سلوكها، كما تحاول من خلال تشكيلها الدولي أن تعثر على سلطة إضافية تمكنها من محاولة فرض أو ترجيح وجهة نظرها لدى السلطات المحلية.[1]

رابعاً: القوى تحت القومية

يقصد بها جماعات المصالح والسلطات المحلية (الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم) إضافة إلى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية أو الجماعات السياسية النشطة وغيرها.

لقد أتاحت ثورة الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا الإعلام المنظور لهذه القوى القدرة على التواصل وإقامة التحالفات مع نظيراتها في الخارج، مما يزيد في قدرتها على ممارسة النفوذ على الصعيد الخارجي. وعليه، فلم تعد بعض هذه القوى تنظر في كثير من الأحوال إلى حكوماتها كهدف بتعيين التركيز عليه في مطالبها الرامية إلى التأثير على السياسة الدولية.

وقد ساعدت المتغيرات العالمية في عصر العولمة على نمو روابط مباشرة عبر الحدود بين كثير من القوى تحت القومية والتي أدت في النهاية إلى زيادة تأثيرها لدرجة أنها أصبحت تتخذ الكثير من المبادرات السياسية التي تتجاوز حكوماتها المركزية. فعلى سبيل المثال، فإن العديد من المقاطعات الكندية والصينية وكذلك معظم الولايات الأمريكية لها في الوقت الحالي هيئات دبلوماسية في الخارج وهي تعمل باستقلالية نسبية عن سفارات دولها.

وفي أوروبا، فإن حوالي خمسين حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة تدير علاقات مباشرة مع بعضها من خلال مجلس أقاليم أوروبا ولجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم وهيئات أخرى عديدة ومختلفة.[2]

خامساً: فاعلو الشبكة والمواطن العالمي

هم مجموعة بشرية (مادية حقيقية موجودة على أرض الواقع) تستخدم الوسط الافتراضي لإدارة مجموعة من الأفراد وتوجيههم باتجاه معين عبر التأثير المباشر أو غير المباشر من خلال

[1] خالد الشقران، **مرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

تشكيل آرائهم بواسطة جملة من الأدوات الالكترونية والوسائط المعنوية التي لها آثار مادية على أرض الواقع.

والفاعل في هذا المجال هو أي شخص يمتلك القدرة على أن يؤثر على مجموعة من الأفراد ويوجههم في الاتجاه الذي يريده عبر الوسط الالكتروني مثل الفيس بوك، توتير وإنستغرام وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي).[1]

التقليد السائد في العلاقات الدولية هو أن الدولة هي الفاعل الذي يحتكر كل السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي لمتابعة تنفيذ أهداف السياسة الخارج. إلا أن هذا المنظور قد شهد تطورًا في ظل نظام دبلوماسي عالمي، وذلك انطلاقا من فكرة أساسية وهي أن الدولة لم تعد الممثل الوحيد على الصعيد الدولي بل أصبحت تمارس أنشطتها مع مشاركة خليط من الممثلين من غير الدول.

فهؤلاء الممثلون أصبحوا يسعون إلى تبني سياسيات دبلوماسية تشبه السياسات الدبلوماسية للدول، رغم أنهم لا يملكون الجهاز الدبلوماسي الواسع الذي يقوم بسلسلة واسعة من المهام. كما أنهم أصبحوا يمتلكون بعض القدرات وآليات البدائية للتعبير على مصالحهم وحشد مواردهم للتأثير في نتيجة المفاوضات، بل إن كثيرا من هؤلاء الممثلين لديهم القدرة على التأثير في العملية الدبلوماسية والعلاقات الدولية أكثر من قدرات الدول الصغيرة.[2]

غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن متطلبات الدبلوماسية والعلاقات الدولية اليوم تفرض قيودًا على قدرة جميع الممثلين من السيطرة على النتائج، وسبب ذلك لا يقتصر على كون ممارسة العملية الدبلوماسية هي متنوعة ومعقدة أين يتفاوض ممثلون متعددو الأدوار حول سلسلة من القضايا أوسع من ذي قبل، بل أن السياق الذي تجري فيه تلك المفاوضات قد تحول بصورة جذرية من خلال مستويات الترابط المتداخلة والاعتماد المتبادل بين المجتمعات وتأثير ثورة تقنية المواصلات التي غيرت الدبلوماسية تغييرًا جذريًا كعملية وكأداة للسياسة الخارجية على حد السواء.

---

[1] كوثر الياسري، **الفواعل من غير الدول في العلاقات الدولية**، الحوار المتمدن، 4802، 2015، Ahewar.org/debat/shaw.art.asp بتاريخ 2020/05/24 ساعة 23:56.

[2] بودردا بن منيرة، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منشوري، قسنطينة، 2009، ص 25.

فالمفاوضات اليوم تعمل كامتداد لعمليات صنع السياسة الخارجية بدلا من الدبلوماسية الرسمية والتمثيل الرسمي بين البلدين، كما أن الأفراد المشاركين في التفاوض الدولي قد تزايد زيادة كبيرة تمثلت في الهيئات من غير الدول والتي تنشط بصورة غير رسمية في عملية التفاوض.[1]

أدى دخول فواعل دولية من غير الدول إلى الساحة الدولية وتأثيرها إلى ظهور أنواع جديدة للدبلوماسية، منها الدبلوماسية غير الرسمية والتي تعرف بأنها تلك الجهود غير الرسمية في المجال الدبلوماسي والتي يراد بها الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجماعات الضغط... والذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في مجالات مختلفة وفي حماية حقوق الإنسان والتنمية... وذلك بهدف تنفيذ السياسة الخارجية عن طريق الاتصال والتفاهم والتعاون والحوار الدولي.[2]

وقد أدى ظهور فواعل دولية جديدة إلى جانب الدولة إلى إيجاد قنوات موازية للعمل الدبلوماسي بفعل تشابك العلاقات الدولية. كما أن ظهور أنواع جديدة من الدبلوماسية أدى إلى تراجع الدبلوماسية الثنائية التي تعتمد على السفارات والبعثات الدبلوماسية الدائمة لصالح الدبلوماسية الحديثة.

فالدولة لم تعد هي المحتكر الوحيد للعمل الدبلوماسي، كما أن التطورات تفرض على الدولة إعادة النظر في أجهزتها الدبلوماسية وتعمل على زيادة التخصص فيها لتحقيق القوة التفاوضية.[3]

والشكل أدناه يوضح تأثير الفواعل الدولية الجديدة على الأجهزة المركزية.

[1] بودردا بن منيرة، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] **المرجع نفسه**، ص 16.

[3] إيمان بومزبر ووردة لقرع، **مرجع سابق**، ص 69.

الشكل (2): تأثير الفواعل الدولية الجديدة على الأجهزة المركزية.

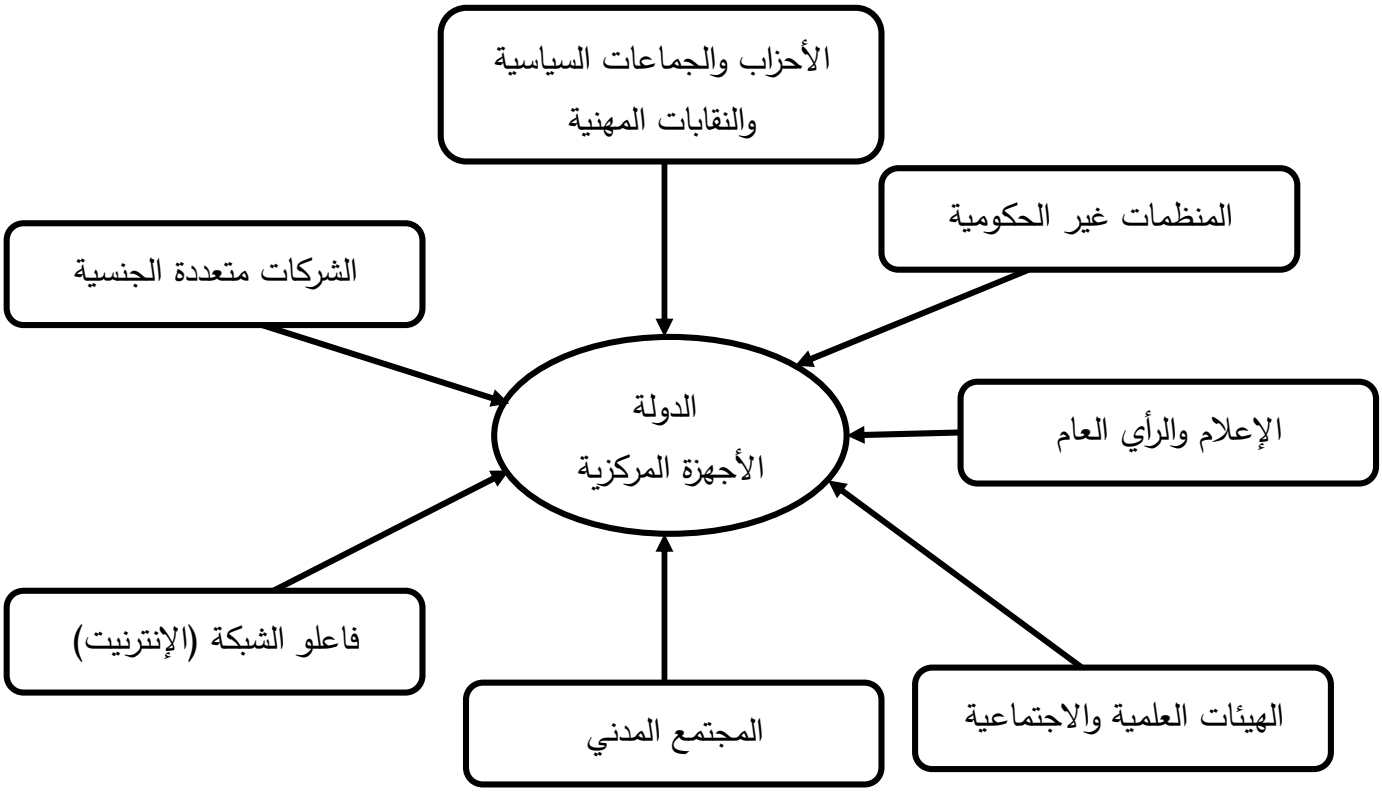

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على ما سبق بيانه.

أما الشكل الموالي فيهتم بعرض أجهزة الدولة المكلفة بالعلاقات الدولية.

الشكل (3): الأجهزة المركزية للدولة المكلفة بالعلاقات الدولية.

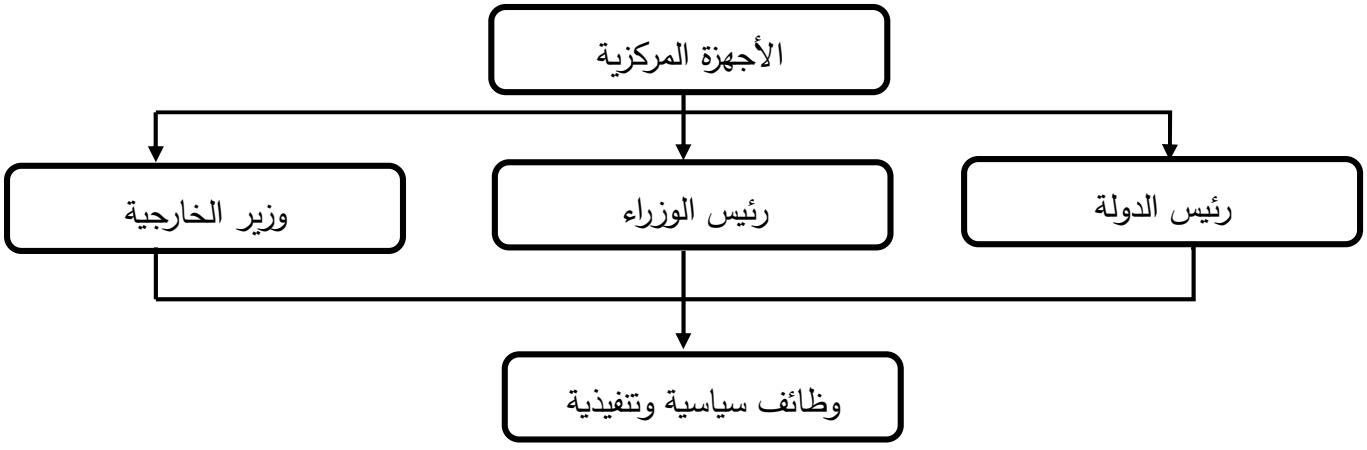

المصدر: محمود عبد ربه العجرمي، **مرجع سابق**، ص 41.

ويأتي الشكل الآتي لعرض الأجهزة الفرعية للدولة المكلفة بالعلاقات الدولية.

الشكل (4): الأجهزة الفرعية للدولة المكلفة بالعلاقات الدولية.

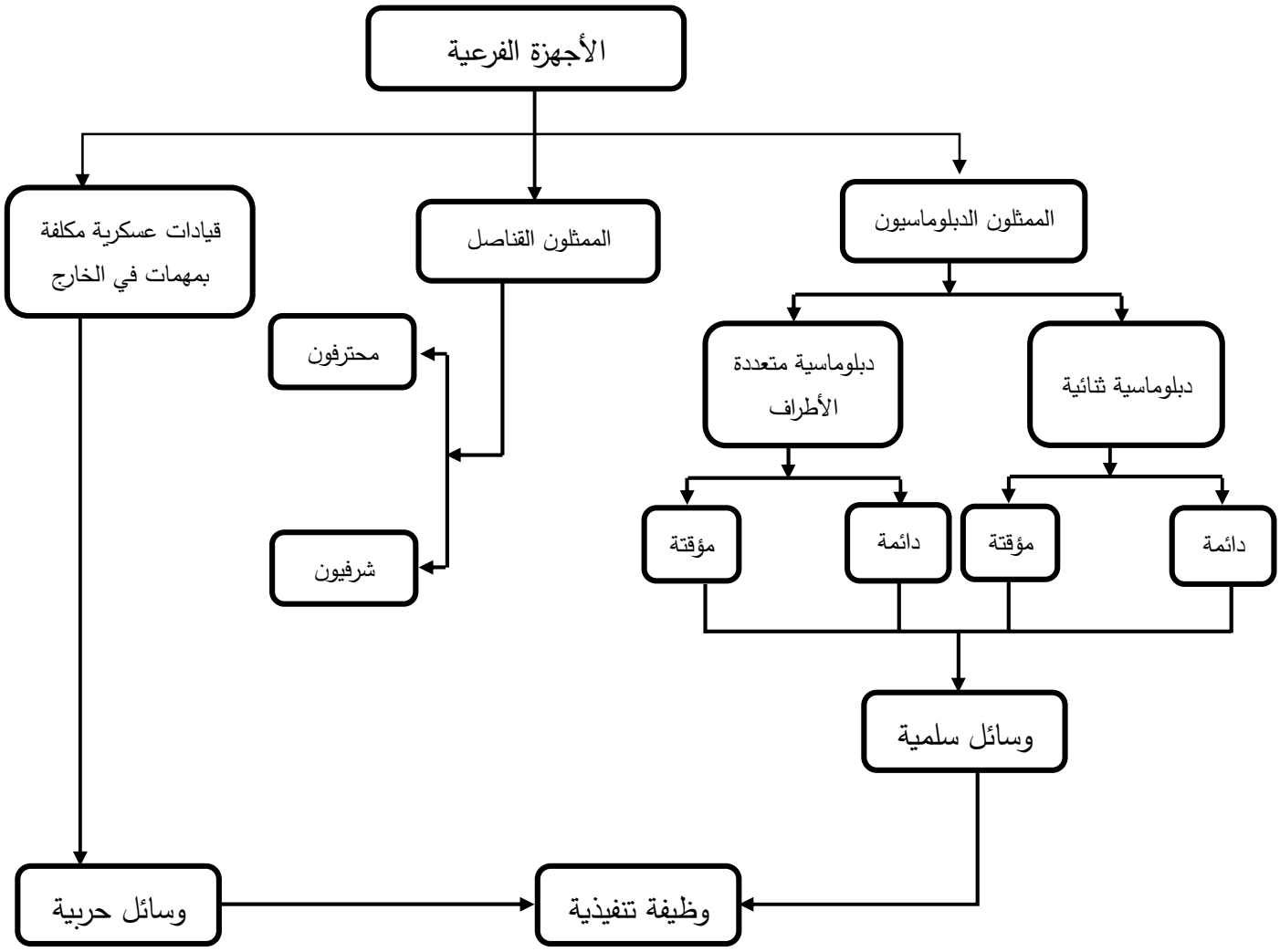

المصدر: محمود عبد ربه العجرمي، **مرجع سابق**، ص 41.

المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية

تعد الدبلوماسية البرلمانية نمطا ومظهرا جديدا من أنماط مختلفة جديدة عن الدبلوماسية التقليدية الرسمية التي برزت كاستجابة لمعطيات وتحديات فرضتها تطورات ومتغيرات على الساحة الدولية وعلاقتها المتشابكة كالتقدم التكنولوجي والفواعل الدولية الجديدة.

وفي هذا المبحث يتم تسليط الضوء على مفهوم الدبلوماسية البرلمانية وخصائصها (المطلب الأول) وكذا أهداف وآليات ودور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية وخصائصها

سيتناول هذا المطلب تعريف الدبلوماسية البرلمانية (الفرع الأول) وكذا خصائص وسمات الدبلوماسية البرلمانية (الفرع الثاني) وأخيرا نشأة الدبلوماسية البرلمانية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية البرلمانية

من الصعب إيجاد تعريف يتيح حصر كل عناصر الدبلوماسية البرلمانية وعليه الإجماع. فمنذ بداية القرن 21، أجريت العديد من المؤتمرات والندوات والمناقشات على مستوى مختلف المجالس البرلمانية لإيجاد تعريف للدبلوماسية البرلمانية. ومن خلال ذلك، تمت محاولة تحديد مفهوم الدبلوماسية البرلمانية،[1] وهذا ما يتطلب تناول بعض هذه التعاريف كما يلي:

[1] نورة بلال، **أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر**، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016، ص 12.

عرف رئيس مجلس شيوخ كندا Daniel philip Hays الدبلوماسية البرلمانية بقوله " الدبلوماسية البرلمانية عموما هي العملية التي تتعامل على أساسها البرلمانات أو أعضاء البرلمان بصفة فردية، والجمعيات والرابطات مع العلاقات الخارجية".[1]

وفي الحلقة الدراسية التي نظمتها الجمعية البرلمانية للفرانكفونية في داكار عام 2002 والتي قدمت تعريفا آخر للدبلوماسية البرلمانية يميزها عن الدبلوماسية التقليدية، حيث عرفتها كالآتي: الدبلوماسية البرلمانية هي مجموعة من التدخلات والمواقف والأنشطة الخاصة والتي نظمت وفق استراتيجية نشرها بالقرب من السلطات الخارجية للتأثير عليها وفقاً للأهداف الوطنية، والتي بذلها أعضاء البرلمان أو عضو واحد، فإنه يشكل واحدًا من الأدوار الدولية المحددة في المجالس المنتخبة وتأخذ اسم الدبلوماسية البرلمانية ونفذت بالقرب من سائر أعضاء البرلمان أو البرلمانات الأخرى للتحدث عن العلاقات البرلمانية الدولية.[2]

الدبلوماسية البرلمانية هي نمط خاص للدبلوماسية الجماعية المفتوحة تتخذ من المنظمات الدولية والإقليمية مسرحاً لها كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد البرلماني الأوروبي واتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجمعيات برلمانات آسيا للسلام والاتحاد البرلماني العربي... تعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهداف تساهم في حل النزاعات واحتواء الأحداث. كما تقوم بدور استكشافي أو استشرافي يمكنها من أن تكون أداة فعالة داخل النظام الدستوري للدولة وفي علاقات الشعوب ببعضها بسبب ما يتاح لها من حرية أكبر ورقعة نشاط أوسع، باعتبار أن القائمين بها ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المقيدين بضوابط محددة وهوامش ضيقة لحركتهم، فهم متحررون نسبياً من قيود الصفة التنفيذية والتزاماتها.[3]

يعرف أشرف عبد القادر الدبلوماسية البرلمانية بأنها " نمط الدبلوماسية التي تمارسها البرلمانات المختلفة خارج نطاق الدولة، وتتفاعل من خلالها مع مختلف القضايا الدولية والتي تؤثر

[1] Daniel Philip, allocation d'ouverture, Colloque sur la diplomatie parlementaire : le rôle émergent des parlementaires en diplomatie, Assemblée de la francophonie-section canadienne, Ottawa, 29/04/2002 , p14.

[2] نورة بلال، **مرجع سابق**، ص 13.

[3] صبحة يغورة، **الدبلوماسية البرلمانية**، على الموقع، almothaqaf.com/qadaya2009/62650بتاريخ 2020/05/25 ساعة: 11:25.

بدورها على الصعيد الوطنية في عصر تلاشت فيه المسافة التي كانت تفصل بين الداخل والخارج".[1]

تعتبر الدبلوماسية البرلمانية آلية وأسلوبا ومنهجية متميزة في مجال العلاقات الدولية من حيث إنها تتحقق من خلال العلاقات الدولية والإقليمية الثنائية والجماعية بين المؤسسات والهيئات البرلمانية الوطنية والإقليمية والدولية باعتبارها ممثلة للشعوب الديمقراطية وباعتبارها تحوز مظاهر السيادة والسلطة العامة البرلمانية، أي لها قوة التأثير الرسمي على بقية سلطات الدولة ومنظمات المجتمع الدولي.[2]

الفرع الثاني: خصائص وسمات الدبلوماسية البرلمانية

باتت الدبلوماسية البرلمانية اليوم شكلا من أشكال القوة الناعمة التي تستخدمها الدول في تحقيق أهدافها، وهناك العديد من السمات والخصائص التي تتسم بها الدبلوماسية البرلمانية وأهمها ما يلي:[3]

أولا: الديمقراطية

يستطيع ممثلو السلطة التشريعية شرح وجهة نظر بلادهم بكل حرية واستقلالية، وفي الوقت ذاته هي عملية متوافقة مع الممارسات الدبلوماسية الحكومية.

ثانيا: الطابع العلني

إن أهداف وأدوار الدبلوماسية البرلمانية معلنة وغير سرية لذلك هي قابلة للقياس والملاحظة من خلال أقوال وأفعال أعضاء السلطة التشريعية على المستوى الخارجي... يمكننا معرفة الجهة المسؤولة المباشرة التي تمارس النشاطات الدبلوماسية.

---

[1] أشرف عبد القادر، **الدبلوماسية البرلمانية الخليجية الآليات والفاعلية والتفعيل**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 81، 2012,

[2] Assane Coly, La diplomatie parlementaire, Mémoire diplôme de l'Ecole Nationale d' Administration, Filière diplomatie, ENA, Rabat, Maroc, 2005 , p17.

[3] راشد أحمد الرشيد، **الدبلوماسية البرلمانية: الأهداف والآليات والأدوار: دراسة حالة مجلس النواب البحريني**، سلسلة دراسات 2017، ص ص 31-32.

ثالثا: التنوع والاختلاف

تمتد نشاطات الدبلوماسية البرلمانية في العديد من المجالات التي تمس دول ومجتمعات العالم، ولها أدوار في عدة جوانب منها الجانب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، حيث تعمل على إظهار القيم والمبادئ المشتركة ما بين شعوب العالم.

رابعا: الطابع الهدفي

تتضمن الدبلوماسية البرلمانية أهدافا معلنة على مستوى الدولة، وأهدافا معلنة على المستوى الإقليمي والدولي، فإن سلوكيات وموارد وطاقات السلطات التشريعية والمنظمات البرلمانية الدولية تخدم الأهداف التي رسمت على أسس منهجية.

خامسا: الطابع الرسمي

إن الدبلوماسية البرلمانية هي نشاطات رسمية يقوم بها ممثلو السلطة التشريعية، وتستند هذه السلوكيات على الصلاحيات الدستورية والشرعية القانونية التي تستند عليها السلطة التشريعية. لذلك، فإن الوفود البرلمانية هم يمثلون الدولة بشكل رسمي.

سادسا: الطابع المرن والهادئ

تعمل الدبلوماسية البرلمانية بشكل مرن وهادئ من أجل تحسين العلاقات الثنائية مع دول الجوار وتسوية ملفات الخلاف ما بين دول العالم بطرق سلمية، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في العالم، علاوة على تحقيق التعاون الاستراتيجي مع الاتحادات البرلمانية الدولية.

سابعا: الطابع التكاملي

الدبلوماسية البرلمانية ليست غريمة للدبلوماسية التقليدية ولا منافسة لها، بل تكملها وتسايرها في اختيارها، لأن لكل منهما فضاءاته وأساليبه الخاصة.[1]

[1] Hubert Védrine, Diplomatie d' Etat et diplomatie parlementaire, Colloque sur la diplomatie parlementaire, France, Senat et Assemblée nationale, 23 Mai 2001, pp 70-72.

الفرع الثالث: نشأة الدبلوماسية البرلمانية

مرت الدبلوماسية البرلمانية بمراحل عبر تاريخ العلاقات الدولية، فهي لم تنشأ فجأة، بل ساهمت عوامل في ظهورها وازدهارها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

تشير موسوعة العلوم السياسية إلى "إن الدبلوماسية البرلمانية صادفت أول تطبيق عملي لها في ظل عصبة الأمم، وتمثل ذلك في صورة طرح المشكلات الدولية للمناقشة العامة، مما أتاح لسائر الدول الأعضاء في المنظمة العالمية، سواء أكانوا أطرافاً مباشرين في تلك المشكلات أو كانوا بعيدين عنها".[1]

إن بروز أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية خلال القرن العشرين على مسرح التفاعلات الإقليمية والدولية... فهناك عدة عوامل ومؤثرات على كافة المستويات الدولية والإقليمية ساهمت بشكل كبير في إعطاء مساحات واسعة للمؤسسات التشريعية في العلاقات الدبلوماسية في ظل تحول معظم دول العالم نحو الديمقراطية وتوسع آفاق المشاركة السياسية، وبذلك استطاعت البرلمانات أن تعزز وجودها في المحافل الدولية والإقليمية.[2]

فيما يلي العوامل التي ساهمت في بروز أهمية الدبلوماسية البرلمانية:

أولاً: تحولات النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة سيطر على المشهد العالمي تداعيات سقوط الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي جديد، ونتج عن ذلك تسويق مبادئ وقيم الحضارة الغربية كالديمقراطية في كافة أرجاء دول العالم. وبذلك، صعد نجم البرلمانات بقوة على

[1] راشد أحمد الرشيد، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص 17.

الساحة الدولية كأحد مؤشرات الديمقراطية والتنمية، وسعت العديد من الدول إلى إنشاء برلمانات منتخبة، كأمر حتمي لا مفر منه نتيجة الاندماج في نظام العولمة.[1]

ثانياً: المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية)

عزز ظهور المجتمع المدني العالمي من أهمية الدبلوماسية البرلمانية، وتعد الاتحادات الدولية البرلمانية من إحدى ركائز المجتمع المدني العالمي، لأنها تسعى إلى التكافل والعمل المشترك بين الأمم، وما نشاطاتها إلا مؤشرا واضحا على إشراك ممثلي شعوب العالم في رسم القرارات الدولية وحل القضايا العابرة للحدود.

ثالثاً: تزايد الأزمات والصراعات والمشكلات الدولية

قد اقتضت الضرورة تنويع أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الدولة وبناء علاقات شراكة مع دول العالم من خلال الدبلوماسية البرلمانية بسبب تعقيدات البيئة الدولية، وعدم قدرة الدبلوماسية الحكومية على التحكم في تفاعلات هذه البيئة... إن الكثير من الحكومات توجهت نحو إشراك السلطات التشريعية في حل الأزمات الدولية من خلال تعزيز قنوات التواصل والترابط بين البرلمانات.

رابعاً: التطور التكنولوجي ووسائل الاتصالات

لقد أدى تطور وسائل الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا إلى بروز الدبلوماسية البرلمانية في النظام الدولي، إذ من السهل انتقال وتواصل البرلمانيين ما بين أقطار العالم بشكل مرن، وبات البرلمانيون على اتصال دائم فيما بينهم مما زاد من أهمية الدبلوماسية البرلمانية وتأثيرها على الساحة الدولية.[2]

[1] A Lupll, Globalization and popular sovereignty: democracy's transnational dilemma, (London ;Routledge),2011, p 20.

[2] محمد الشياب، **الدبلوماسية البرلمانية الأردنية: النشأة، الأجهزة، الوسائل**، دون ناشر، عمان، الأردن، 2013، ص10.

المطلب الثاني: أهداف وآليات ودور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية

توضع أهداف الدبلوماسية البرلمانية من قبل عدة أطراف أهمها رئيس السلطة التشريعية بالتنسيق مع السلطة التنفيذية والأحزاب، ومن المهم إدراك أن السلطات التشريعية تختلف في صياغة أهداف الدبلوماسية البرلمانية، وهذا التباين ناتج عن الاختلاف السياسي والإيديولوجي، بما أنه قد تبين أن أهداف الدبلوماسية البرلمانية[1] تختلف من برلمان إلى آخر، مما يدفع إلى البحث عن هذه طبيعة للأهداف، وآليات تحقيقها ودورها في العلاقات الدولية.

الفرع الأول: أهداف الدبلوماسية البرلمانية

تنقسم إلى أهداف مشتركة مع السلطة التنفيذية، وأخرى مشتركة مع المنظمات الإقليمية والدولية.

أولا: الأهداف المشتركة مع السلطة التنفيذية

تتمثل أهداف الدبلوماسية البرلمانية المشتركة مع السلطة التنفيذية في الآتي:[2]

- الحفاظ على الأمن الوطني في ظل تنوع مصادر التهديد عبر استخدام الوسائل والأدوات الدبلوماسية وتقييم ومراقبة تنفيذ خطط السياسة الخارجية التي توضع من قبل السلطة التنفيذية على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية.
- تحقيق أمن واستقرار النظام السياسي القائم من خلال تحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية مع أعضاء المجتمع الدولي.

[1] راشد أحمد الرشيد، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] **المرجع نفسه**، ص 22.

- تنمية الاقتصاد المحلي عبر الانفتاح الاقتصادي، وتحقيق مبدأ حرية التجارة الدولية، وحرية انتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ورفع متوسط دخل الفرد، وتنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل الوطني.
- إنجاز التكامل والتعاون مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية، والوصول إلى مرحلة التكامل مع الهيئات الدولية والإقليمية والدينية والعرقية.
- حماية المصالح الوطنية في الخارج من خلال التنسيق مع السلطة التنفيذية والتعاون مع المنظمات البرلمانية الصديقة في المجتمع الدولي.
- تمثيل الدولة في المحافل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية.

ثانياً: الأهداف المشتركة مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية

من هذه الأهداف نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية والمعضلات الإنسانية الأخرى. وفيما يلي مختصر حول أبرز هذه الأهداف:[1]

- التنسيق بين مواقف البرلمانات، واتخاذ موقف برلماني اتجاه عدد من القضايا الدولية، مثل قضايا السلام والأمن الدوليين.
- الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ومحاربة كافة أشكال العنصرية، وتعزيز التعاون بين الأمم وكذلك البحث عن حلول المعضلات التي تواجهها المجتمعات كالأقليات، البيئة، المخدرات.[2]
- تحسين العلاقات مع المنظمات البرلمانية سواء الدولية أو الإقليمية والمشاركة في مؤتمراتها العامة واجتماعاتها ومنتدياتها المتخصصة، والتي تهدف إلى تطوير أداء المنظمات الدولية للمساهمة في الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية، وتلك التي تهم المجتمع الدولي.[3]
- تحقيق السلام والشراكة بين المجتمعات والبرلمانات وتطوير الممارسات البرلمانية في كافة الأقطار.[1]

[1] راشد أحمد الرشيد، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] المادة 01 من **النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي**.

[3] المادة 01 من **ميثاق الاتحاد البرلماني العربي**.

- تحقيق السلام العالمي والإقليمي، وتسوية المنازعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: آليات عمل الدبلوماسية البرلمانية

تعتبر الشعبة البرلمانية ولجان الصداقة من أبرز آليات عمل الدبلوماسية البرلمانية وأكثرها فاعلية وحيوية في المشاركات الخارجية. ويضيف الباحث أشرف عبد القادر آلية ثالثة وهي الاجتماعات السنوية لرؤساء البرلمانات واعتبارها آلية عمل تتم على المستوى الجماعي، بينما تعمل الشعب البرلمانية على المستوى الفردي، ولجان وجمعيات الصداقة على المستوى الثنائي.[2]

أولاً: الشعبة البرلمانية

تعرف الشعبة البرلمانية بأنها الجهاز المعني بالدور السياسي للبرلمانات والذي يمثل أساساً في مجالات عمل الدبلوماسية البرلمانية. وتمثل الشعبة البرلمانية الدولة في مجالس ومؤتمرات الاتحادات والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية وغيرها من المنظمات البرلمانية الدولية.[3]

ثانياً: لجان الصداقة البرلمانية

من آليات عمل الدبلوماسية البرلمانية الأخرى والتي تتم على مستوى ثنائي ما يعرف بجمعيات ولجان الصداقة البرلمانية. وتتكون هذه اللجان بهدف تقوية علاقة برلمان دولة ما مع أخرى وتوثيق روابط التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتبادل وجهات النظر بشأن العلاقات الثنائية بين البلدين وتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات بالإضافة إلى تناول أهم القضايا الإقليمية والدولية التي تهم كلا الطرفين. كما أن اختصاص لجان الصداقة

---

[1] المادة 01 من **النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.**

[2] أشرف عبد القادر، **مرجع سابق.**

[3] **الموسوعة السياسية الدبلوماسية البرلمانية**/Political-encyclopedia.org/dictionaig اطلع عليه بتاريخ 2020/05/25 ساعة 11:13

تنظيم منتديات برلمانية مشتركة مثل مؤتمرات أو ندوات أو حلقات نقاش أو ورش عمل في موضوعات برلمانية ذات اهتمام مشترك بين لجان الصداقة المختلفة.

ويعرف أشرف عبد القادر اللجان البرلمانية بأنها عبارة عن اتفاقيات أو بروتوكولات تعاون يوقعها كل برلمان مع برلمان آخر. ويشكل لهذه الجمعيات أعضاء من كل برلمان يتم تغييرهم عقب كل انتخابات برلمانية، وغالبا ما يكون هؤلاء الأعضاء هم المنوط بهم إجراء المقابلات والمحادثات مع نظرائهم من البرلمانيين ممن تشملهم تلك الجمعيات.[1]

ثالثاً: الأطر التنظيمية للدبلوماسية البرلمانية

إن الحديث عن آليات عمل الدبلوماسية البرلمانية يدفعنا إلى ذكر الأطر التنظيمية للدبلوماسية البرلمانية، والتي تتعدد لعدة مستويات وهي:[2]

1. الأطر التنظيمية للدبلوماسية البرلمانية على المستوى الثنائي

تنشئ البرلمانات علاقات ثنائية متميزة مع السلطات التشريعية لدول العالم الأخرى من خلال لقاء المسؤولين الحكوميين واستقبال مؤسسات المجتمع المدني والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واستقبال الوفود البرلمانية وإعداد الاجتماعات وتبادل الزيارات الثنائية وإنشاء جمعيات الصداقة البرلمانية وتبادل المعلومات والدراسات البرلمانية والاستفادة من تجارب كلا المجلسين.

وتهدف الدبلوماسية الثنائية إلى توطيد العلاقات وتطوير مجالات التعاون بين الدولتين في شتى المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

2. الأطر التنظيمية للدبلوماسية البرلمانية على المستوى الجماعي متعدد الأطراف

تسعى الأجهزة التشريعية في كافة دول العالم إلى بناء علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف من خلال الانضمام والمشاركة في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.[3] ومن أهم الاتحادات والمنظمات البرلمانية يمكن ذكر ما يلي:

---

[1] أشرف عبد القادر، **مرجع سابق**.

[2] راشد أحمد الرشيد، **مرجع سابق**، ص 23.

[3] أشرف عبد القادر، **مرجع سابق**.

- الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) هو أهم المنظمات الدولية الحكومية التي تمارس الدبلوماسية البرلمانية وذلك للمكانة التي يحظى بها على المستوى الدولي ولدى منظمة الأمم المتحدة.
- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (UFM-PA).
- البرلمان الأوروبي(EP).
- البرلمان عموم إفريقيا(PAP).
- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا(PACE).
- الجمعية البرلمانية الآسيوية(APA).
- الاتحاد البرلماني العربي.

تعالج جميع المنظمات الإقليمية والدولية قضايا الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف والتي تتمثل في دعم قضايا السلام والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية وتعزيز الحريات والعدالة والمساواة، وتطوير التعليم والعلوم والثقافة ودعم الأدوار التشريعية والرقابة البرلمانية.[1]

الفرع الثالث: دور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية

عندما يتم الحديث عن دور أعضاء البرلمان في الدبلوماسية فمن الضروري مراعاة البعد الأمريكي، لأنه بعد نهاية الحرب الباردة وإنهاء الصراع بين الشرق والغرب أصبحت هناك قوة أمريكية تهيمن على العلاقات الدولية لأنها القوة الوحيدة في العالم التي لها القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية للسيطرة على العالم. فالدول مضطرة إلى التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها ليس لديها خيار. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك دور لجعل التوازن مع النفوذ المسيطر للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] راشد أحمد الرشيد، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 294-295.

وللإشارة توجد ثمانية عناصر في العلاقات الدولية الحالية هي العولمة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والبيئية، هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسات متعددة الأطراف وأخيرا مصداقية المعلومات والمعرفة.

وتبقى معرفة ما تعنيه هذه العناصر على الدبلوماسية البرلمانية، فدور البرلمانات وأعضاء البرلمان في الأعمال التجارية الدولية والدبلوماسية ستكون مختلفة مع العناصر الثمانية السابقة.

فالعولمة أحدثت تغييرات كبيرة في العلاقات الدولية، فهي الظاهرة التي غيرت أمرين أساسيين في الدبلوماسية هما أسلوب العمل ومضمون العمل الدبلوماسي. كما أن العولمة سهلت وصول شركاء جدد في الدبلوماسية خصوصا من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.[1]

أما عن دور الدبلوماسية البرلمانية، فالدبلوماسي جاك روي Jacques Roy يرى أن البرلمان سيكون قادرًا على أداء دور هام على الساحة الدولية بتوفر ثلاثة شروط هي:[2]

- التركيز على مواضيع معينة.
- الحوار مع نظرائه من البرلمانات.
- التعاون مع مختلف الوزارات والمنظمات والمؤسسات.

وليس من الممكن لأحد البرلمانات القيام بدور رئيسي على الساحة الدولية إلا بإيجاد روابط خاصة ومميزة مع برلمانات الدول الأخرى، وذلك لبعد الأهداف التي تريد تحقيقها ومن ثم الحاجة الملحة للعلاقات الدبلوماسية البرلمانية على كافة الأصعدة الثنائية والجماعية والإقليمية والعالمية وبكل الآليات المتعددة لتحقيق أهدافها سابقة الذكر.

على الرغم من ازدهار المد الديمقراطي محليا وإقليميا ودوليا، فإن جل المنظمات الدولية والإقليمية مازال ينقصها البعد والتمثيل البرلماني الديمقراطي بالرغم من اقتناع المجتمع الدولي وتزايد النداءات والتوصيات على مستوى الهيئات البرلمانية الدولية والإقليمية.

[1] نورة بلال، **مرجع سابق**، ص 29.

[2] **المرجع نفسه**، ص 31.

فلذلك، لابد من ازدهار حركية الدبلوماسية البرلمانية وامتداد تأثيراتها على منظمات المجتمع الدولي العامة والمتخصصة، الإقليمية والدولية، وذلك بتمثيل الهيئات والاتحادات البرلمانية الدولية في هذه المنظمة، وذلك بهدف دمقرطتها واكتسابها البعد التمثيلي للشعوب في العالم.

ومن هذا المنطلق، تظل الدبلوماسية البرلمانية إحدى دعائم نشر الديمقراطية، مادام البرلمانيون هم الفاعلون الحقيقيون في النشاط الدولي، للتمكن من تقليص العجز الديمقراطي في مجال العلاقات الدولية، ويقتضي الأمر بذل مجهودات على مستوى المؤسسات. لهذا، لابد من العمل المشترك لتدعيم موازين القوى على مستوى الهيئات السياسية العليا لمنظمة الأمم المتحدة وفروعها وكذا على مستوى كل المنظمات الإقليمية والعالمية.[1]

وأخير، فإن دمقرطة العلاقات الدولية تمر على اعتبار متساوي لجميع الدول وعلى احترام سيادتها وذلك بإعطاء حرية تنفيذ السياسة حسب متطلبات شعوبها. فالعدالة والديمقراطية بين جميع الدول هدف الدبلوماسية البرلمانية، وأن البعد البرلماني للعلاقات الدولية كفيل بضمان تحقيقها.[2]

[1] محمد الصالح دهبري، **مقاربة حول حقوق الإنسان والعولمة والإرهاب**، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 6، جويلية 2004، ص ص 27-46.

[2] نورة بلال، **مرجع سابق**، ص 31.

الخاتمة

الخاتمة

لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن باقي دول العالم، ذلك أنه بإمكانها إنجاز العديد من المصالح من خلال الاتصال الدائم والمستمر بالدول الأخرى. وهي بذلك تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف ممثلة أساسا في حماية وتدعيم مصالحها الوطنية ورعاية حقوق مواطنيها بالخارج، والمحافظة على إقرار الأمن والسلم الدوليين. ومن هنا، كان من الضروري على الدولة إدارة علاقاتها الدولية الخارجية عن طريق جهاز متخصص لتمثيلها والتعبير عن رأيها وتبادل المصالح مع غيرها.

وتأتي الدبلوماسية بمعناها الوظيفي من أجل تحقيق هذه الأهداف في شكل بعثات دبلوماسية. وتعتبر هذه الأخيرة الوسيلة الدبلوماسية الأرقى التي تجسد عمق ونجاح العلاقات الدولية والدبلوماسية الودية.

تضطلع هذه البعثات الدبلوماسية بجملة من الوظائف حددتها المادة 03 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 والمادة 05 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963.

وقد كانت لتطورات الأوضاع الدولية وظهور الفواعل الدولية ما بعد الحرب الباردة الأثر الكبير على هذه الوظائف، حيث اتسع نطاق الدبلوماسية ولم يعد يقتصر على الجانب السياسي من التعامل بين الدول، بل امتد إلى النواحي الاقتصادية والثقافية والتجارية والإعلامية والعسكرية وغيرها، مما زاد من عبء العمل الدبلوماسي الذي أصبح بحاجة إلى مساندة أطراف أخرى من أجل تفعيل الدبلوماسية التقليدية الرسمية.

وقد برزت أنواع حديثة من الدبلوماسية تتمثل في الدبلوماسية متعددة الأطراف، دبلوماسية القمة أو المؤتمرات، الدبلوماسية الشخصية، الدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية غير الرسمية، الدبلوماسية البرلمانية، دبلوماسية المنظمات الدولية.

وتهدف هذه الأنواع الحديثة من الدبلوماسية عن طريق الفواعل الدولية مخاطبة الشعوب والرأي العام بصورة رسمية وغير رسمية تشمل كل الجوانب والأنشطة التي تنخرط في السياسة الخارجية للدول بهدف رعاية مصالحها على جميع الأصعدة. لذلك، فهي ترتبط بأمرين متكاملين أولاهما دعم المصالح الوطنية للدول، وثانيهما تحسين صورة الدول تجاه العالم وإيصال المعلومات والتأثير في الجماهير الأجنبية من أجل الوصول إلى الحوار والتعاون بين الشعوب.

كما نتج عن ذلك تراجع دور البعثات الدبلوماسية باستثناء المهمة التمثيلية، حيث تقلص دورها في العلاقات الدولية.

وفي ظل التطور التكنولوجي وتطور وسائل التواصل والاتصال، والدور الحيوي الذي يقوم به الإعلام في التأثير على مسار الأحداث على الساحة الدولية. لا يمكن الفصل بين الدبلوماسية الرسمية للدولة والدبلوماسية البرلمانية، حيث يرتبط نجاح النشاط الدبلوماسي لأي دولة بمدى الارتباط والتناغم والانسجام ما بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية البرلمانية لهذه الدولة، ومستوى النشاط المشترك والمتبادل فيما بينهما في إطار الموقف الوطني.

لقد ساهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات في تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين السياسيين، حيث تضاعفت الزيارات الرسمية والمؤتمرات الدولية كمؤتمرات القمة...وهو ما أوجد دبلوماسية مباشرة بين قادة الدول والحكومات التي أدت إلى تقليص وظيفة الوساطة للدبلوماسي.

كما أصبح الرأي العام معيارا أساسيا وله وزنه في أي مفاوضات، والتي أصبحت تجري تحت مراقبة أجهزة الأعلام. ولهذا، فإن إمكانيات الرأي العام في التعبير تتصاعد يوما بعد يوم، الأمر الذي نتج عنه بروز دبلوماسيات جديدة موازية للدبلوماسية التقليدية.

كما أن الدبلوماسية البرلمانية هي أحد الأنماط الحديثة للدبلوماسية وتعد الصورة الأخرى الموازية وليست المضادة للدبلوماسية الرسمية، فهي امتداد طبيعي لتأثير الأوضاع الدولية على الساحة الدولية، ومظهر أساسي للدبلوماسية الرسمية.

لذلك، فإن الملاحظ أن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت أداة في يد الدول الكبرى تستخدمها من أجل إجراء حوار مع شعوب الدول الأخرى لضمان فهم شعوب العالم لبعضها البعض من

خلال المبادئ والقيم، بالصورة التي تضمن آلية تحقيق المصالح الوطنية، من خلال التأثير في صناع القرار السياسي من أجل بلورة سياستها وتعزيز جهودها في تعميق التواصل والحوار وحل النزاعات الدولية، وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية.

وعليه، فإن الدبلوماسية البرلمانية هي دبلوماسية مشتركة، من جهة تسعى إلى تحقيق طموحات منتخبيهم من الطبقة الشعبية بمختلف تياراتها وإيديولوجياتها وتوجهاتها. ومن جهة أخرى، فإن البرلمان هو هيئة حكومية رسمية يعبر من خلالها أعضاء البرلمان عن آرائهم ومواقفهم الوطنية والدولية.

كذلك، تحولت وظيفة الدبلوماسية مع تعدد المصالح والفواعل الجديدة إلى تدخل الدول في مجالات عديدة. فإذا كانت الدبلوماسية في السابق تقتصر على العلاقات السياسية وأحيانا ثقافية، حيث أصبح مطلوبا من الدبلوماسية أداء دور أساسي في المبادلات الاقتصادية والتجارية والمصالح الاستراتجية لدولها، تتجاوز بذلك البعد السياسي.

وعلى ضوء النتائج سابقة الذكر، فقد تم التوصل لجملة من المقترحات يمكن تقديم أبرزها على النحو الموالي:

- ضرورة تنظيم هياكل البعثات الدبلوماسية وزيادة التخصص وتكوين الإطارات لتحقيق القدرة التمثيلية والتفاوضية لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها التطورات الأوضاع الدولية.
- إعادة النظر في الاتفاقيات الدبلوماسية التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية التي لم تكن سوى استجابة لممارسات الدول الغربية في فترة زمنية معينة، من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في مجال العلاقات الدولية، وما سيتبعه ذلك من اللجوء إلى تفسير نصوص تلك الاتفاقيات بحسب الظروف.
- ضرورة الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الدبلوماسية التي تسمح للدول النامية بإمكانية اللجوء إلى التمثيل المشترك والمتعدد، والذي يخفف الكثير من الأعباء المالية التي يتطلبها التبادل الثنائي، خاصة في الدول التي تقل فيها الجالية والمصالح الاستراتيجية.
- تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية بما يتماشى وأهداف السياسة الخارجية للدولة، من خلال ترجيح المصالح الوطنية.

- إعادة صياغة استراتيجية جديدة للدبلوماسية البرلمانية ترمي لحماية المصالح الوطنية وحماية القضايا الدولية المشتركة بين الشعوب.
- إعلام البرلمان بكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة، حيث إن البرلمان كقاعدة عامة لا يعلم بالمعاهدات الدولية المبرمة إلا في حدود تلك التي تطرح عليه لإبداء موافقته عليها. كما أنه توجد معاهدات أخرى لا يعلم بها إلا بعد نشرها.
- إستحداث مدونة خاصة بالمعاهدات الدولية التي أبرمت خاصة منذ استرجاع السيادة الوطنية ليطلع عليها المهتمون وذوو الاختصاص.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.
2. اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية 1963.

ثانيا: المراجع

I - المؤلفات العامة والمتخصصة

3. الجاسور عبد الواحد ناظم، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
4. الحفاجي سامي، **الدبلوماسية: سلاح فاعل في تحديد مصير الإنسانية والحضارة**، دار آمنة، عمان، 2010.
5. الرشدان عبد الفتاح علي والموسى محمد خليل، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2005.
6. الشامي على حسين، **الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
7. الشلبي السيد أمين، **في الدبلوماسية المعاصرة**، عالم الكتب القاهرة،1997.
8. الشياب محمد، **الدبلوماسية البرلمانية الأردنية: النشأة، الأجهزة، الوسائل**، دون ناشر، عمان، الأردن، 2013.
9. الفتلاوي سهيل حسين، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
10. جابر عاصم، **الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة**، دراسة مقارنة منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، بيروت، 1986.
11. حداد رمون، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
12. صادق حيدر بدوي ، **مستقبل الدبلوماسية في ظلال واقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي**، دراسات استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1996.

13. خليل حسين، **التنظيم الدبلوماسي**، منشورات الحلبي الحقوقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
14. راشد أحمد الرشيد، **الدبلوماسية البرلمانية: الأهداف والآليات والأدوار، دراسة حالة مجلس نواب البحريني**، سلسلة دراسات، 2017.
15. زهرة عصام محمد صالح، **أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
16. شبانة عبد الفتاح، **الدبلوماسية: القواعد الأساسية – الممارسة العلمية – المشكلات الفعلية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
17. شكري علي يوسف، **الدبلوماسية في عالم متغير**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
18. غازي حسين صباريني، **الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثالثة، 2011.
19. قادري حسين، **الدبلوماسية والتفاوض**، منشورات خير جليس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
20. مارسيل بيرل، **سيسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
21. منذر محمد، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
22. مهنا محمد نصر، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

II - المذكرات ورسائل الجامعية

23. السعدي شريد، **البعثات الدبلوماسية**، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
24. بن منيرة بودردا، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منشوري، قسنطينة، 2009.

25. بوعمارة وافي وبورربابة حسين، **حماية البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق، القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية، 2014.

26. بومزبر إيمان ولقرع وردة رزاق، **دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

27. خليل عبد الرحمان نتيل ريم، **الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرها على اتخاذ القرار السياسي**، رسالة ماجستير العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

28. محمودي محمد لمين، **المبعوث الدبلوماسي: حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008.

29. قاضي نجمة، **النظام القانوني للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي**، مذكرة ماستر في القانون الدولي العام، الملحقة الجامعية–مغنية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبي بكر بلقايد، سنة 2015.

30. بلال نورة، **أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر**، مذكرة مقدمة تكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016.

31. ولد سيدي ولد الحاج سعدنا، **نظام التمثيل الدبلوماسي دائم لدى الدول وتطبيقاته الموريتانية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2006.

III- المقالات والمداخلات

32. أشرف عبد القادر، **الدبلوماسية البرلمانية الخليجية الآليات والفاعلية والتفعيل**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 81، 2012.

33. بخوش مصطفى، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الثالث.

34. دهبري محمد الصالح، **مقاربة حول حقوق الانسان والعولمة والإرهاب**، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 6، جويلية 2004.

35. زناتي مصطفى، **البعثات الدبلوماسية فاعل رئيس للتمثيل الدبلوماسي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 12، جوان 2018.

IV- المواقع الإلكترونية

36. أبوعباه سعيد، **الدبلوماسية والتقدير التكنولوجي**،https://pulpit.alwatanvoice.com

37. العجرمي محمود عبد ربه، **الدبلوماسية: النظرية والممارسة**، 2001، ص 59. موقع POLITICS-Dz.COM

38. الدرسوني فهد بن ناصر. www.//.Fahadaldarsony.blogspot.com

39. الشقران خالد، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والاعلام في العلاقات الدولية، مركز الرأي للدراسات، تاريخ الإصدار 2006/11. www.alraicemter.com

40. الموسوعة السياسية الدبلوماسية البرلمانية Political-encyclopedia.org/dictionaig

41. الياسري كوثر، **الفواعل من غير الدول فيا لعلاقات الدولية**، الحوار المتمدن، 4802، Ahewar.org/debat/shaw.art.asp

42. بازع عبد الصمد، **بنية الفاعل ينفيال تحول بعد الحرب الباردة**، الحوار المتمدن العدد 3725، 2012 على الموقع ahewar.org/debat/show.art.

43. سليمان وادي عبد الحكيم، **الإطار القانوني للبعثات الدبلوماسية لدى المنظمات الدولية**،htti://pulpit.alwatanvioce.com

44. يغورة صبحة، **الدبلوماسية البرلمانية**، على الموقع almothaqaf.com/qadaya2009/62650

V- الكتب باللغة الأجنبية

45. A, Lupll, Globalization and popular sovereignty :democracy's transnational dilemma, (London ;Routledge).2011.

46. Coly Assane, La diplomatie parlementaire, Mémoire diplôme de l'Ecole Nationale d'Administration, Filière diplomatie, ENA, Rabat, Maroc, 2005.

47. Philip Daniel, Allocation d'ouverture, Colloque sur la diplomatie parlementaire : le rôle émergent des parlementaires en

diplomatie, Assemblée de francophonie, Section canadienne, Ottawa, 29/04/2002 ,

48. Védrine Hubert, Diplomatie d'Etat et diplomatie parlementaire, Colloque sur la diplomatie parlementaire, France, Senat et Assemblée nationale, 23 Mai 2001.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
إهداء	
كلمة شكر وتقدير	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: المهام التقليدية للبعثات الدبلوماسية	01
المبحث الأول: النظام القانوني للبعثات الدبلوماسية.	03
المطلب الأول: مفهوم البعثات الدبلوماسية.	03
الفرع الأول: تعريف البعثة الدبلوماسية.	03
الفرع الثاني: نشأة البعثات الدبلوماسية.	04
المطلب الثاني: التمثيل الدبلوماسي وانتهاؤه.	08
الفرع الأول: أشكال التبادل الدبلوماسي.	09
أولا: البعثات الدبلوماسية بين الدول	09
ثانيا: البعثات الدبلوماسية البابوية	10
ثالثا: البعثات الدبلوماسية بين الدول والمنظمات الدولية	11
رابعا: البعثات الدبلوماسية لحركات التحرير الوطنية	11
الفرع الثاني: تشكيل البعثات الدبلوماسية.	12
أولا: فئات البعثات الدبلوماسية	12
ثانيا: الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية	14
الفرع الثالث: انتهاء مهام البعثة الدبلوماسية.	14
أولا: قطع العلاقات الدبلوماسية	15
ثانيا: فناء الدولة المعتمدة أو الدولة المعتمد لديها	15
ثالثا: قيام الحرب بين الدولتين	16
رابعا: إنهاء البعثة الدبلوماسية لأسباب مالية	16
المبحث الثاني: مهام البعثات الدبلوماسية في القانون الدولي.	17
المطلب الأول: مهام التمثيل والتفاوض لدى الدول والمنظمات.	17
الفرع الأول: مهام التمثيل والتفاوض لدى الدول.	17
أولا: الوظائف الأصلية للبعثات الدبلوماسية	18
ثانيا: الوظائف الاستثنائية للبعثات الدبلوماسية	21

الفرع الثاني: مهام التمثيل لدى المنظمات.	22
أولا: وظائف البعثات الدائمة للدولة العضو	23
ثانيا: وظائف بعثة المراقبة الدائمة للدولة غير العضو	23
المطلب الثاني: المهام القنصلية.	24
الفرع الأول: مهام البعثة القنصلية.	24
الفرع **الثاني:** التداخل والتكامل بين الوظيفيتين الدبلوماسية والقنصلية.	26
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: تأثير الأوضاع الجديدة على وظيفة البعثات الدبلوماسية	28
المبحث الأول: تأثير التطور التكنولوجي وظهور الفواعل الدولية الجديدة على الساحة الدولية.	30
المطلب الأول: تأثير التطور التكنولوجي.	30
المطلب الثاني: الفواعل الدولية الجديدة.	34
الفرع الأول: مفهوم الفواعل الدولية الجديدة	35
الفرع الثاني: تقسيم الفواعل الدولية الجديدة	36
أولا: المنظمات الدولية غير حكومية	36
ثانيا: الشركات متعددة الجنسية	37
ثالثا: الفاعلون عبر القوميون	38
رابعاً: القوى تحت القومية	39
خامساً: فاعلو الشبكة والمواطن العالمي	39
المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية.	44
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية وخصائصها.	44
الفرع الأول: تعرف الدبلوماسية البرلمانية.	44
الفرع الثاني: خصائص وسمات الدبلوماسية البرلمانية.	46
أولا: الديمقراطية	46
ثانيا: الطابع العلني	46
ثالثا: التنوع والاختلاف	47
رابعا: الطابع الهدفي	47
خامسا: الطابع الرسمي	47

سادسا:الطابع المرن والهادئ	47
سابعا: الطابع التكاملي	47
الفرع الثالث: نشأة الدبلوماسية البرلمانية	48
أولا: تحولات النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة	48
ثانيا: المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية)	49
ثالثا: تزايد الأزمات والصراعات والمشكلات الدولية	49
رابعا: التطور التكنولوجي ووسائل الاتصالات	49
المطلب الثاني: أهداف وآليات ودور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية.	50
الفرع الأول: أهداف الدبلوماسية البرلمانية.	50
أولا: الأهداف المشتركة مع السلطة التنفيذية	50
ثانيا: الأهداف المشتركة مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية	51
الفرع الثاني: آليات عمل الدبلوماسية البرلمانية.	52
أولا: الشعبة البرلمانية	52
ثانيا: لجان الصداقة البرلمانية	52
ثالثا: الأطر التنظيمية للدبلوماسية البرلمانية	53
الفرع الثالث: دور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية.	54
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	62
فهرس المحتويات	67
قائمة الأشكال	70

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أعضاء البعثة الدبلوماسية	13
02	تأثير الفواعل الدولية الجديدة على الأجهزة المركزية	42
03	الأجهزة المركزية للدولة المكلفة بالعلاقات الدولية	43
04	الأجهزة الفرعية للدولة المكلفة بالعلاقات الدولية	43